أثر مرحلة ما بعد الصراع على التنمية في رواندا وجنوب السودان

أ. محمد إبراهيم حجاب(*)

أ.د صبحي قنصوة(**) **د. أحمد أمل(***)**

- **مُلخص:**

لقد استطاعت رواندا تجاوز أزمتها من خلال مجموعة من الإجراءات والمعالجات في الجانب السياسي الذي عمل على توحيد الهوية الوطنية، واحتواء كل مكونات المجتمع من دون عنصرية أو إقصاء، والجانب الاقتصادي الذي نجح في تحقيق تنمية حقيقية في مختلف المجالات، إضافة إلى المجهودات الفاعلة في تحقيق المصالحة، والعدالة الانتقالية، فأصبحت نموذجًا يمكن الاستفادة منه في المجتمعات التي تعاني صراعات مسلحة.

ولقد توصلت الدراسة الى الأهمية النسبية للاستقرار السياسي والأمني في تنمي ةالاقتصاد في رواندا، حيث لا يمكن الحديث عن نجاح التجربة التنموية في رواندا في حالة وجود اقتتال داخلى، كما ساهمت السياسة المالية لحكومة رواندا في النمو الاقتصادي، حيث أن الاهتمام المتنامي بالصحة والتعليم من شانه أن يلقى بنتائج إيجابية في الاقتصاد الرواندي.

على الرغم من أن دولة جنوب السودان تمتلك موارد وإمكانات اقتصادية كبيرة لا سيما النفط، إلا أنها تعانى من الفقر والمجاعة، ويرجع ذلك الى أنها وعلى الرغم من امتلاكها لهذه الموارد وتشريع قوانين لإدارتها إلا أنه بالمقابل هنالك العديد من المعوقات التي تعوق عجلة النمو والتقدم فيها، وبعض هذه المعوقات ذات طابع اقتصادي، مثل كون اقتصادها أحادي الجانب معتمدا على النفط أو المديونية أو الفساد، وبعضها ذو طابع اجتماعي مثل عدم الاهتمام بالتعليم وقلة الوعى لا سيما الوعى السياسي لدى المواطنين فضلا عن عدم الاستقرار السياسي، وكل ذلك ترك أثاره الواضحة على اقتصاد الدولة الناشئة.

الكلمات المفتاحية: رواندا، جنوب السودان، التنمية، الصراع

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد – كلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

- **Abstract**

Rwanda was able to overcome its crisis through a set of measures and remedies on the political side that worked to unify the national identity, and containing all components of society without racism or exclusion, and the economic aspect that succeeded in achieving real development in various fields, in addition to Effective efforts to achieve reconciliation and transitional justice have become a model that can be used in societies suffering from armed conflicts.

The study stated the relative importance of political and security stability in developing the economy in Rwanda, once the success occurred in the development experience in Rwandan internal fighting. The financial policy of the government of Rwanda contributed to economic growth, as the growing interest in health and education would throw positive results in the Rwandan economy.

Although South Sudan has great resources and economic potential, especially oil, it suffers from poverty and famine, because of there are many obstacles facing economicgrowth and progress in this country, and some of these obstacles are economic such as the fact that its economyis depending on oil and because of debts and corruption, and some of these obstacles are social and political suchas lack of care in education, As well as political instability, all of which have had a clear impact on the economy of the new state.

Key Words: Development, Rwanda, South Sudan, conflict

- **مقدمة**

تشكل قضية "التعايش السلمي" إحدى أبرز المشكلات التي تواجه الدول التي تعاني من الصراعات، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب. ذلك أن السلام –بما يعنيه من أمن ورخاء– ليس خيارًا يسيرًا كإشعال الحرب؛ لأنه يتطلب إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة، وأبنيتهم الاجتماعية المنتجة للعنف، بما يدفعهم إلى التعايش والتفاعل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح.

وفقًا للنظريات السياسية المتعلقة بالنزاعات والحروب الأهلية، يمكن القول إن هناك أربعة عناصر مهمة يمكن أن تعيد بناء السلم الداخلي الوطني للبلدان الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية، وهي: الأمان والاستقرار، الانتعاش الاقتصادي، الديمقراطية، بناء الدولة. وتمثل هذه العناوين الركائز الأساسية لأي جهد يبذله أي بلد للتعافي من آثار الصراع.

وضعت الوكالة السويدية لتنمية التعاون تعريفا للمصالحة الوطنية بأنها "عملية مجتمعية تتضمن اعترافا مشتركا بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام إلى بناء علاقة نحو سلام مستدام". ويندرج مصطلح "المصالحة" في إطار ما يطلق عليه "العدالة الانتقالية"، وقد أخذ مفهوم العدالة الانتقالية ودوافعها السياسية والقانونية والحقوقية والإنسانية يتبلور في العديد من التجارب الدولية وفي العديد من المناطق في العالم، ومنذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن، شهد العالم تجارب عديدة للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، من أهمها تجربة تشيلي والأرجنتين والبيرو والسلفادور ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتيمور الشرقية وصربيا ولبنان والمغرب والبحرين.

والمصالحة الوطنية وثيقة الصلة بمفهوم العدالة الانتقالية، فالمصالحة تشكل أحد أهم أهداف منظومة العدالة الانتقالية وغايتها النهائية، والمصالحة الوطنية نتيجة حتمية في الدول التي عانت من خلافات جذرية أو صراعات داخلية، وهي قد تتم بين أطياف محددة من المجتمع، أو بين المجتمع ونظام الحكم، وهي تعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية، تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعدل بين الأطياف

السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، وعدم تحقيقها قد يفشل هذه التسوية برمتها.

ويقصد بـ "الأمان والاستقرار" أن عودة اللاجئين والمواطنين النازحين داخليًا إلى مواطنهم، إضافة إلى عودة الميليشيات وعناصر قوات الأمن والشرطة، مع نزع السلاح الخاص بها، وتحويلها إلى شكل آخر يخدم المجتمع والسلم الأهلي. والمقصود بـ "الانتعاش الاقتصادي" إعادة بناء وتحويل الاقتصاد، لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، من أجل منع نشوب الصراعات مرة أخرى.

وتعتبر الصراعات الإثنية في كل من رواندا وجنوب السودان نموذجاً يحتذى به في كيفية تحقيق الاستقرار والتنمية والفشل لذلك سوف نتناول في هذا البحث كيفية تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات بعد الصراعات العنيفة وتقييماً لأثر الصراعات الإثنية على الوظيفة التنموية ومدى تعامل كل دولة للتخلص من أثار الصراع الدامي والتحول نحو الديمقراطية والتنمية وهل نجحت رواندا وجنوب السودان في ذلك أم لا.

أولًا: موضوع الدراسة

لقد شاهدنا بعد الحرب الباردة عودة للنزعة الإثنية وهي تفاعل طبيعيلوضع دائم في الزمن من الردع والتمييز والسيطرة، وقد برزت رواندا وجنوب السودان بين تلك الدول التي عانت من الصراعات الإثنية، ولقد كانت الحرب الأهلية في رواندا وجنوب السودان صراعاً إثنياً سيطر فيه العامل القبلي بقوة وذلك في إطار خطاب سياسي وهمي، لأنه في تلك البلاد توجد بعض الإثنيات والمكونات القبلية أين تم اصطناع العلاقات ذات النزعة الصراعية والطائفية بينها لمدة زمنية طويلة، وفي الأخير كنتيجة للتوظيف الإثني تصبح الحرب والنزاع وسيلة مستقلة لإنتاج وزيادة الثروة للأطراف المستفيدة من جهة، وإنتاج الخلل وعدم الاستقرار من جهة أخرى، في ظل غياب رقابة دولية صارمة قادرة على خلق النظام، مما يهيأ الوضع لنمو الإجرام والعنف داخل المجتمع.

ثانياً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أثر الصراع الاثنفي رواندا وجنوب السودان وكيفية تعامل كل دولة لمحو أثار هذا الصراع بين النجاح والفشل، وذلك لمحاولة الوقوف على كيفية تحقيق التعايش السلمي وبناء السلام وكيفية تحقيق التنمية في الدول بعد الصراعات العنيفة.

ثالثاً: إشكاليه الدراسة

إن الصراعات الإثنية التي جرت في رواندا وجنوب السودان وما صاحبها من تداعيات على المجتمع المحلى في تلك الدولتين بصفة خاصة وعلى استقرار المنطقة بصفة عامة والإجراءات التي اتخذتها تلك الدولتين للتخلص من أثار هذا الصراع لتحقيق التنمية، دفع بنا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على حيثيات هذه الإجراءات وما نتج عنها.ومنه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاح تحقيق التنمية والتعايش السلمي في رواندا وجنوب السودان بعد الحرب الأهلية؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

بالإضافة إلى السؤال المحوري هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية المكملة له، وهي:

1- ما هي المداخل المحفِّزة للتعايش السلمي وبناء السلام؟

2- كيف قدمت رواندا نموذجا يحتذى به في تحقيق المصالحة وتحقيق التنمية؟

3- هل نجحت جنوب السودان في تحقيق التنمية والمصالحة الوطنية؟

خامساً: فرضيات الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنه كلما تعددت وسائل المصالحة وتحقيق التعايش السلمي وبناء السلام والديمقراطية والحريات كلما، كان هناك دور مؤثر وفعال في تحقيق التنمية في جميع المجالات.

سادساً: الدراسات السابقة

يمكن تناول الدراسات السابقة من خلال الآتي:

1- مباركة رحلي، الحرب الأهلية في رواندا (1994) والمواقف الدولية منها (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015 م). وقد أوضحت الدراسة أن الصراع الرواندي هو نزاع عرقي بين عنصر التوتسي (الأقلية) وعنصر الهوتو (الأغلبية)، تداخلت فيه عدة عوامل وأطراف أدت إلى خلق النزاع فيما بينهم، ثم العمل على تغذيته إلى غاية وصوله إلى حرب أهلية، التي خلفت ورائها أكبر إبادة جماعية شهدها القرن العشرين. وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ- رواندا منذ القديم تشهد علاقات إثنية تقليدية بين الهوتو والتوتسي والتوا، أين كانت الأقلية من التوتسي تسيطر على الأغلبية من الهوتو إلى جانب الأقلية من التوا، في جميع المجلات (سياسيا-إقتصاديا- إجتماعيا) مستندين في ذلك على الإعتقاد الأسطوري الذي أعطاهم الحق في الملكية، فكان لرواندا بناءا على ذلك ملك من التوتسي يدعى (الموامي) باللغة الرواندية، وبالرغم من هذا الانقسام إلا أنهم يتعايشون مع بعضهم البعض في سلام، فهؤلاء لم يكن لديهم إختلاف ديني أو لغوي، فأغلبهم يتحدثون الكينارواندية ويدينون الديانة المسيحية.

ب- تغير تطبيعة الأحداث في رواندا بعد مجيء الإستعمار البلجيكي(عامل تاريخي)، لأن هذا الأخير عمل على زرع الخلاف ومن ثم تغذيته وذلك من خلال السياسات التميزية الذي إنتهجها، حيث فضل أقلية التوتسي على أغلبية الهوتو في كل شيء، على إعتبار أنهِّم الأكثر ذكاءا، والأحسن شكلا، حيث جعلوهم على رؤوس المناصب الراقية في الدولة وذلك على حساب الهوتو، لكن كل هذه الإجراءات لم تكن حًبا في التوتسي وإنما في كونهم أقلية ومن ثم يسهل التحكم فيهم عكس الهوتو.

جـ- كان للعامل السياسي المتمثل في الإديولوجية الإثنية الجهوية المطلقة، دور في زيادة شدة التوتر، حيث ركزت الجمهورية الأولى على الهوتو الوسط والجنوب، أما الثانية فقد ركزت على الهوتو الشمال بينما ركزت الثالثة والحالية على التوتسي، هذا ما جعل كل جمهورية تركز على جماعتها الإثنية الموالية لها وتهميش الأخرى بل وصلت إلى محاولة نفيها مطلقاً، ما جعل الدولة الرواندية تعاني من نظام تسلطي، وبالتالي وجود صعوبة في تحديد الهوية الوطنية وبناء أمة التي توصلها إلى بناء دولة بكل مقوماتها، فالسياسيين لم ينظروا للعامل الإثني على أنه عنصر لتشكيل القومية بل أداة لخلق الصراعات الإثنية وعدم تحقيق التكامل الإقليمي، فنتج عن ذلك علاقات إجتماعية متوترة ومتضادة يسعى كل طرف إلى القضاء على الآخر.

د- إلى جانب العامل السياسي نجد رواندا تعاني كذلك من صغر المساحة مقابل كثافة سكانية متزايدة، ما أدى هذا إلى حصول إختلال إقتصادي في المقام الأول، خصوصًا إذا علمنا أن رواندا دولة زراعية بالدرجة الأولى، إضافة إلى عدم إستغلال مواردها الأولية ما جعلها في تأخر اقتصادي مستمر وفي تبعية اقتصادية متزايدة.

هـ- تميزت الحرب الرواندية بالّنظام والتخطيط المسبق فلم تكن عنفاًعشوائيًا أو وليد اللحظة نتيجة توتر أو إحتكاك بين الأطراف المتنازعة.

و- الحرب لم تؤثر على المستوى الداخلي فقط، بل إمتد تأثيرها إلى الدول المجاورة لها، حيث تكبدو أعباء اللاجئين الروانديين الذين فروا إليهم منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، هذا إلى جانب مافعله هؤلاء على أراضيهم، حيث كانوا السبب في إشعال فتيل حرب أخرى في دولة الكونغو (1996م)، إضافة إلى زيادة الضغط على الحرب الأهلية القائمة في دولة البورندي نظراً لوجود نفس التركيبة البشرية في كلتا الدولتين.

ز- كان موقف المجتمع الدولي والمنظمة الأممية فاشلاً، مقارنة بإمكانياتهم التي لو تم تسخيرها بما يخدم رواندا لأخمدت نار الحرب قبل أن تشتعل، حيث ظلت قرارات مجلس الأمن حبر على ورق بإستثناء قرار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذي جاء كتعويض عن الأخطاء التي ارتكبت في حق رواندا.

ح- ومن الملاحظ أيضاً أن الأطراف الإقليمية سواء كانت الدول المجاورة أو منظمة الوحدة الإفريقية تحركت في ضوء إمكانيتها المتواضعة بغية الحد من هذا النزاع، فقد حققت مساعيها بعض النتائج كاتفاق "أروشا"، إلا أن إمكانياتها الضعيفة من جراء المشاكل السياسية والإقتصادية التي تعاني منها أغلب الدول الإفريقية حالت دون حل الأزمة الرواندية.

2- دراسة صلاح الدين باحريز، الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان وأثرها في تردى الأوضاع وتحولها لنموذج الدولة الفاشلة، دفاتر السياسة والقانون (الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 12، العدد الأول، 2020) وقد تناولت الدراسة الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان، حيث شهدت محاولة للانقلاب على الرئيس سلفا كير ومنه اندلاع موجات متكررة من العنف المسلح ألقت بظلالها على التركيبة المجتمعية القبلية المعقدة، مماهدّد السلم المجتمعي وعرقل فرص السلام، وأنتجت هذا الوضع حالة من العجز التام لوظائف الدولة للوفاء بالتزاماتها أمام المواطنين لتقديم مختلف الخدمات: الأمن، الرعاية الصحية، التعليم، والتنمية وغيرها. وحتى أمام الشركاء الإقليميين والدوليين، فكانت النزاعات الحدودية حول مناطق تواجد الثروة النفطية مع شمال السودان، وكذا مشكلة اللاجئين التي باتت تقلق بلدان الجوار مع انتشار المجاعة وأمراض سوء التغذية، فالخلافات السياسية بين قادة السلطة وحداثة الدولة لم تسمح بتجاوز الولاءات التقليدية إلى مفهوم المواطنة، وتشير الكثيرمن المؤشرات إلى اتجاه جنوب السودان نحو نموذج الدولة الفاشلة، فقد تصدرت جنوب السودان منذ استقلالهاالمراتب الأولى في التقارير السنوية للدول الفاشلة.

المبحث الأول: أثر مرحلة ما بعد الصراع على التنمية في رواندا

تعتبر تجربة التنمية في رواندا من التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية، حيث استطاعت تحقيق معدلات لا بأس فيها من التنمية، بعد سنوات من التراجع والانحدار الاقتصادي العام خصوصا في عامي 1993 – 1994 والتي شهدت عملية إبادة جماعية قُتل على إثرها نحو 800 ألف مواطن رواندي. ومع توجه الحكومة الرواندية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وترك الصراعات الإثنية جانباً، والبدء باستعادة الوحدة الوطنية، انتقل الاقتصاد الرواندي إلى مرحلة مهمة مما جعلها محط أنظار الاقتصاديين خصوصاً اقتصادي الدول غير المستقرة والتي تعاني من تفاقم حدة الانقسامات وانتشار الفساد.

- **المطلب الأول: إجراءات المصالحة والتعايش السلمي بعد الصراعات العنيفة في رواندا**

تشكل قضية "التعايش السلمي" إحدى أبرز المشكلات التي تواجه الدول التي تعاني من الصراعات، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب. ذلك أن السلام –بما يعنيه من أمن ورخاء– ليس خيارًا يسيرًا كإشعال الحرب؛ لأنه يتطلب إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة، وأبنيتهم الاجتماعية المنتجة للعنف، بما يدفعهم إلى التعايش والتفاعل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح. وسوف نتناول في هذا المطلب بناء السلام في المجتمعات بعد انتهاء الصراع وما هي المداخل المحفزة للتعايش السلمي وكيفية تطبيقه في رواندا.

أولاً: بناء السلام

على الرغم من أن ثمة اتفاقًا في الأدبيات والممارسات العملياتية في مناطق الصراع حول أن "التعايش السلمي" يستهدف بالأساس إقامة علاقات سلمية بين أطراف الصراع، بما يمنع أيّ ارتداد في المستقبل عن اتفاقات وقف العنف، فإن ثمة اتجاهان أساسين في هذا الشأن، هما: الاتجاه الأول وهو الأكثر انتشارًا، ويحصر "بناء السلام" زمنيًّا وبرامجيًّا في ترتيبات ما بعد وقف الصراع المسلح، ويعني تشييد الهياكل والمؤسسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الحروب على إزالة عوامل العنف.

وفي هذا الإطار، تظهر جملة من القضايا، والبرامج، والأنشطة، مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البنى التحتية المدمَّرة، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم، وبناء المؤسسات القضائية والعدالة الانتقالية، وغيرها. وغالبًا ما تتبنَّى المنظمات الأممية والإقليمية هذا الاتجاه.

أما الاتجاه الثاني يرى بناء السلام من منظور أكثر شمولاً وامتدادًا في مراحل ومستويات الصراع المختلفة؛ إذ قد يسهم في جهود الإنذار المبكر، أو تهيئة وتأهيل المتنازعين لتقبُّل السلام، كما قد يستمر بعد توصل المتنازعين إلى اتفاق لوقف العنف، عبر بناء الأُطُر والبرامج المختلفة لمنع الارتداد للصراع المسلح، كما يشملها الاتجاه الأول[1].

فضلت رواندا العمليات والآليات المحلية التي جمعت بين النُهج الشمولية والمحلية القائمة على الثقافة لتعزيز المصالحة الوطنية. وشكّلت لهذه الغاية محاكم غاشاشا واللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة الأدوات الأساسية. تمحورت في المقام الأول الآليات المعتمدة كافة حول الحكومة وانطوت على المشاركة الفردية والمجتمعية الإلزامية.

ثانياً: آليات المصالحة الوطنية وعملياتها في رواندا

هناك بعض المداخل المحفِّزة للتعايش السلمي كي يصبح بناء السلام فعالاً أو أكثر مردودية باتجاه عدم رجوع المجتمع للعنف مرة أخرى، ومن هذه المداخل، على سبيل المثال، لا الحصر، القبول المجتمعي، عدالة التسويات السلمية وتوازنها، حساسية الدعم الخارجي، إشراك المجتمعات المحلية في بناء السلام، وقد اتخذت رواندا نموذجاً للمصالحة كالاتي:

1- الحكم الديمقراطي(حكومة الوحدة الوطنية)

أطلقت الجبهة الوطنية الرواندية على حكومتها اسم حكومة الوحدة الوطنية عند تشكيلها في 19 يوليو 1994، تجسيدًا للمصالحة الوطنية التي اعتبرتها من أولوياتها

[1] خالد حنفى على، مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراع، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات، أكتوبر، 2016) ص113.

الشاملة، وأكدّت تقيّدها باتفاقات أروشا للسلام التي أُبرمت قبل الإبادة الجماعية 1993 والتي نصت على تشكيل حكومة شاملة بموجب مبادئ تقاسم السلطة والحوار.

أ- تقاسم السلطة

ارتكزت سياسة الوحدة الوطنية والمصالحة على شعار "رواندا واحدة لجميع الروانديين"[1]، وأفادت حكومة ما بعدالإبادة الجماعية التي ترأستها الجبهة الوطنية الرواندية أنه نظرًا للإبادة الجماعية التي تسبب بها الشقاق العرقي، شكّل إنشاء جنسية رواندية شاملة كهوية موحِّدة الحل الوحيد لإرث الكراهية العرقية والعنف الذي امتد على سنوات. وزعمت أيضًا حكومة الجبهة الوطنية الرواندية أنه على الرغم من انتصار الجبهة الوطنية الرواندية في الحرب، فقد تقيّدت بمبدأ "الفائز لا يحصل على كل شيء" الجوهري الذي قامت عليه اتفاقات أروشا في عام 1993. إلا أن العملية لم تتبع بالضبط مبدأ اتفاقات أروشا فيما يتعلق بكيفية تقاسم السلطة. فالحكومة التي تهيمن عليها الجبهة الوطنية الرواندية لم تضم إلا الأحزاب السياسية التي لم تشارك في الإبادة الجماعية. وأنشأت أيضًا الجبهة الوطنية الرواندية منتدى للأحزاب السياسية وطلبت من الأطراف كافة العمل في إطار هذا التحالف الذي ترأسه. ويشدد النقاد على أن هذه الاستراتيجية هدفت إلى الحفاظ على السيطرة الكاملة على المشهد السياسي[2].

ب- الحوار ومجلس الحوار الوطني

قامت خطوة الحوكمة الأولى بعد الإبادة الجماعية على تنظيم حوار وطني لمناقشة الصراع في رواندا والاتفاق على آليات إعادة الإعمار. فجمعت منتديات

---

[1] تومسون، سوزان، **همس الحقيقة في أذن السلطة: المعارضة اليومية للمصالحة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا** (ماديسون، ويسكونسن: مطبعة جامعة ويسكونسن، 2013) ص113.

[2] رينتجنس، فيليب، رواندا: الإبادة الجماعية وما بعدها، **مجلة Journal of Refugee Studies** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، المجلد 9، العدد 3، 1996) ص 241.

الحوار الوطني نخبًا من مناحي الحياة كافة – وشملت أعضاء الأحزاب السياسية من مختلف الإيديولوجيات السياسية وكبار القادة الوطنيين وأفراد المجتمع المدني الأكاديميين ورجال الأعمال والشركاء في المجتمع المدني والتنمية، وتضمنت التوصيات الرئيسية إنشاءالهياكل/المؤسسات التالية: (لجنة وطنية للوحدة والمصالحة ومحاكم غاتشاشا ومجلس الحوار الوطني أموشييكيرانو باللغة الكينيارواندية، والمشاركة في الإصلاحات القانونية والسياسية ذات الصلة. وتأسس في المقام الأول مجلس الحوار الوطني –أموشييكيرانو كمنصة لتوفير منتدى للروانديين من مختلف الفئات الاجتماعية لمناقشة الوحدة الوطنية والمصالحة وغيرهما من القضايا الاجتماعية والإنمائية التي تؤثر في البلاد. وهدف بشكل أساسي إلى تعزيز عملية تحقيق الوحدة والمصالحة من خلال تحويل النزاعات عن طريق الحوار والتوافق على أساس أربع ركائز: التاريخ والشهادات والمسامحة والشفاء[1].

وفقًا لمبادئ دستور عام (2003م) بصيغته المعدلة، تنص المادة (168) على مجلس الحوار الوطني كحدث سنوي يُنظم لمرة واحدة في السنة ويترأسه رئيس الجمهورية[2]. نص الدستور على أن يجمع مؤتمر الحوار الوطني رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والبرلمان وحكام المقاطعات وممثلي مختلف الفئات المعنية وأفراد آخرين يحددهم رئيس الجمهورية. ويُعد إذًا من المنتديات التي يجتمع في خلالها رئيس الجمهورية مع الروانديين من الفئات كافة لتبادل الأفكار ومناقشة القضايا المتعلقة بوضع الدولة ووضع الحكومة المحلية والوحدة الوطنية.

2– عودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم

بعد الإبادة الجماعية، تعيّن على الحكومة تلبية الحاجة الملحة إلى ضمان الأمن والاستقرار من خلال إعادة ملايين اللاجئين إلى وطنهم ومساعدتهم على الاستقرار

---

[1] دورين، "**مفهوم أموشييكيرانو – دين وطني من أجل التنمية**"، المذكور في اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، عملية الوحدة والمصالحة في رواندا: 20 عامًا بعدالإبادة الجماعية التي ارتكبت عام 1994 ضد التوتسي (كيغالي:2014) ص 95.

[2] تنص المادة 168 من دستور جمهورية رواندا لعام 2003، بصيغته المعدلة حتى تاريخه، على عقد مؤتمر الحوار الوطني "مرة واحدة في السنة على الأقل".

وإعادة إدماجهم حالات جديدة وقديمة. توزع اللاجئون بشكل خاص على البلدان المجاورة زائير سابقًا –جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا وكينيا، ولكن كثر أيضًا النازحون داخليًا. وتوافقت أعمال إعادة الإدماج هذه مع اتفاقات أروشا للسلام المبرمة في عام (1993م) ولكن لم يعُد بعد جميع اللاجئين إلى وطنهم.

وشملت العملية برامج التأهيل الوطنية المعروفة باسممعسكرات الإنغاندو لإعادة التأهيل الوطنية والتي يتعيّن على جميع العائدين الجدد والنازحين المشاركة فيها، بهدف التخفيف من مخاوفهم عند العودة إلى مجتمعاتهم. وأعادت بالتالي هذه العملية جمع الناس والمجتمعات ومكنتهم من استعادة الأمل في عيش حياة طبيعية.

3– الإدماج العسكري

يُعد نموذج التكامل العسكري الرواندي فريدًا من نوعه. لقد أُدمج المقاتلون "الأعداء" السابقون في الجيش الوطني الجديد – أي قوات الدفاع الرواندية، بالتوافق مع اتفاقات أروشا للسلام المبرمة في عام (1993م). ونُفذ الإدماج العسكري أيضًا من خلال مفهوم الإنغاندو الرواندي التقليدي، أو معسكرات إعادة التأهيل الوطني أو المدارس المخصصة لتعلم فضائل الوحدة والوطنية[1].

يختلف هذا النوع من ورش عمل حل المشاكل، التي ينفذها الروانديون أنفسهم، عن نماذج الإدماج العسكري التقليدية في مجال بناء السلام، إذ تركز على الاتي:

أ– نزع السلاح القسري عن طريق تدخل خارجي عادة وبتفويض من الأمم المتحدة

ب– التسريح الذي يستثني المقاتلين الأعداء السابقين

جـ–الإدماج العسكري القائم على وساطة طرف ثالث. شمل الإدماج العسكري في رواندا التدريب على الوحدة والمصالحة كعملية إعادة تأهيل. وتضمنت حسنات المصالحة تعزيز الاستقرار والمصالحة الأولية بين الأطراف المتنازعة المقاتلين المتحاربين السابقين.

---

[1] طارق ناصيف، رواندا من الحرب الأهلية الى التنمية الشاملة، **مجلة قلمون** (إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مايو،2020) ص 21.

4- الإصلاحات الدستورية والقانونية وسياسة الوحدة الوطنية والمصالحة

بالإضافة إلى وضع سياسة وطنية للوحدة والمصالحة، تُعد الإصلاحات الدستورية والقانونية أساسية لتحقيق المصالحةالوطنية. لقد وفرت أساسًا مؤسسيًا وقانونيًا ملائمًا للمبادرات الوطنية والمحلية.

أ- الإصلاحات الدستورية والقانونية.

كانت حكومة ما بعد عام(1994م) على يقين أن رواندا لم تملك قط دستورًا ينص على القيم والمبادئ التي تسمح ببناءمجتمع موحَّد. يُلزم الدستور الجديد الصادر في الرابع من يونيو عام(2003م) الحكومة بالتقيّد بتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة، ويحظر المساس بأي شكل من أشكال الانقسام والتمييز بين الروانديين المادة (11)[1]، وشملت التحديثات الهامة التي نص عليها دستور عام (2003م)، إنشاء مؤسسات مختلفة تُناط بها مسؤولية المساعدة في حل المشاكل الرئيسية التي تواجههاالبلاد: مثل محاكم غاتشاشا المجتمعية، ومجلس الحوار الوطني – أموشيكيرانو، ومدرسة التأهيل الوطنية – إتوريرو،ومعسكرات التأهيل الوطنية – الإنغاندو، والعمل المجتمعي – أموغاندا. ولعبت الوحدة والمصالحة دورًا أساسيًا فيهذه الحالات كافة. ونصت بشكل خاص المادة (178) من الدستور على إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة كآلية لتنسيق جهود المصالحة كافة على المستويين الوطني والمحلي وتكاملها.

نُفذت أيضًا الإصلاحات القانونية الرئيسية بشكل فعال وشملت: قانون معاقبة التمييز والطائفية[2]، ومرسوم العفو الرئاسي، وإلغاء عقوبة الإعدام[3]، والقانون الذي

---

(1) جمهورية رواندا، **دستور جمهورية رواندا** (كيغالي:2003).

(2) جمهورية رواندا، **القانون رقم 2001/47 الصادر في 18 ديسمبر 2001 بشأن المعاقبة على جرائم التمييز والطائفية** (كيجالى: الجريدة الرسمية، 2002).

(3) جمهورية رواندا، **القانون التنظيمى رقم 31/ 2007 الصادر في 2 يوليو2007 والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام** (كيجالي: الجريدة الرسمية، 2007).

يشجع المنتهكين على الاعتراف بانتهاكاتهم والتوبة وطلب السماح[1]، وقانون معاقبة إيديولوجية الإبادة الجماعية[2].

ب- سياسة المصالحة الوطنية

أُعلن رسميًا في أغسطس من عام(2007م)، عن سياسة وطنية للوحدة والمصالحة. تشكل هذه السياسة مشروع هندسة اجتماعية طموحة ترى الحكومة التي ترأسها الجبهة الوطنية الرواندية أنها ستبني هوية رواندية موحدة وستعزز المصالحة بين الناجين من الإبادة الجماعية ومرتكبيها. يشار في هذه السياسة التي تربط دائمًا بين الوحدة والمصالحة ولا تفصل بينهما، إلى المصالحة الوطنية باسم الوحدة الوطنية والمصالحة، ومن هنا جاءت تسمية "سياسة الوحدة الوطنية والمصالحة".

يقوم هدف السياسة العام على بناء رواندا موحَّدة يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق متساوية وبحرية المشاركةالجماعية في حكم بلادهم وتنميتها. وتشمل الأهداف المحددة لهذه السياسة: مكافحة أي شكل من أشكال الانقسام والتمييز، ومكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية وتوعية الروانديين على المستويات كافة من أجل السعي إلى تحقيق وحدتهم وتقديرها، وتمكين الروانديين ليتمتعوا بالقدرة على تحليل مشاكلهم وإيجاد الحلول المناسبة، وتعزيز ثقافة السلام، وتعزيز قيم الثقافة الرواندية التي تساهم في التماسك الاجتماعي ورفاه الروانديين[3].

وتشمل الاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف: إدماج الوحدة والمصالحة في خطط عمل مختلف المؤسسات وتبادل المعلومات والمشاركة بانتظام في حوارات استشارية

---

(1) جمهورية رواندا، **القانون التنظيمي رقم 10/ 2007 الصادر في 1 مارس2007 الذي يعدّل ويكمّل القانون رقم 2004/16 الصادر في 19 يونيو 2004، والمتعلق بتنظيم واختصاص محاكم غاشاشا والذي يكافئ من يعترف ويعاقب من لا يعترف** (كيجالى: الجريدة الرسمية، 2007).

(2) جمهورية رواندا، **القانون التنظيمي رقم 18/ 2008 الصادر في 23 يوليو2008 والمتعلق بمعاقبة جريمة إيديولوجية الإبادة الجماعية** (كيجالى: الجريدة الرسمية، 2008).

(3) جمهورية رواندا، **السياسة الوطنية للوحدة والمصالحة** (كيغالي: 2020) ص 5.

حول الوحدة والمصالحة، والتأهيل الوطني لجميع الروانديين، والبحوث المتعلقة بعملية المصالحة المؤشرات، والشراكات، والمشاورات المجتمعية، ومكافحة الفقر والجهل، والشفاء النفسي، فض عن رصد أنشطة المصالحة وتقييمها. وحظرت هذه السياسة رسميًا تسميات الهوية "العرقية" مثل الهوتو والتوتسي والتوا، بالإضافة إلى أي إشارة إليها. ولكن يرى الكثيرون من النقاد والمعلقين أن هذه الخطوة تنم عن تناقض، إذ أقنعت الحكومة في عام 2008 الأمم المتحدة بتغيير اسم الإبادة الجماعية رسميًا إلى الإبادة الجماعية المرتكبة بحق التوتسي.

5- اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة

كُلِّفت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة بضمان تكامل جهود المصالحة الوطنية والمحلية كافة وتنسيقها[1]. تأسست اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، التي تشبه إلى حد ما لجنة الحقيقة والمصالحة، في مارس من عام (1999م) بهدف العمل بطريقة تشاركية والسماح للروانديين من جميع مناحي الحياة بتشكيل سبل ووسائل تحقيق الوحدة والمصالحة والتأثير فيها، وتوفير منصة يعرض من خلالها الروانديين وجهات نظرهم حول ما فرّق بينهم في الماضي وحول كيفية بناء رواندا موحَّدة تصالح سكانها.

بدأت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة عملها بطريقة حكيمة. فقد جمعت مجموعات من الأشخاص وسألتهم عما يحتاجون إليه من أجل المصالحة. يمكن تحديد ثلاث مزايا أو فوائد في هذه العملية: أولاً، تفاعل الناس مع فكرة المصالحة، وثانيًا، جرى تمكينهم للمساعدة في تحديد ما يحتاجون إليه لتحقيق المصالحة، وثالثًا، أصبحوا مخططين وجهات فاعلة في آن من خلال التعبير عن آرائهم ومن ثم العمل بفعالية مع بعضهم بعضًا وفي إطار العملية. ويضطلع هذا الأمر بأهمية إذ لا يمكن للآخرين تحقيق المصالحة أو فرضها بل يمكنهم تسهيلها ليس إلا[2].

---

[1] انتهى تفويض اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة في21 نوفمبر 2021 بقرار من مجلس الوزراء الذي أنشأ وزارة الوحدة والتأهيل الوطنية بهدف مواصلة تفويض اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة وتعزيزه.

[2] أحمد جمال الصياد، رواندا بين الحرب الاهلية والتحول الديمقراطي، **مجلة العلوم السياسية والقانون** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، العدد12، ابرايل، 2021) ص 40.

نظمت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة عددًا كبيرًا من الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات والأبحاث حول موضوع الوحدة والمصالحة والاعترافات الرمزية الجماعية، على غرار النصب التذكارية للإبادة الجماعية وإحياء ذكراها والإصلاحات التعليمية. أما فيما يتعلق بالتأهيل الوطني، استندت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة إلى المؤسسات الثقافية القائمة على المجتمع والتضامن لحل النزاعات أو التحول، ولا سيما معسكرات الإنغاند ومعسكرات إعادة التأهيل الوطني وإتوريرو أكاديمية إعادة التأهيل الوطني وندي أمونيا رواندا أنا رواندي.

6- الرفاه الاجتماعي الاقتصادي

شملت الحلول الدائمة للوحدة والمصالحة برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة القائمة على المجتمع. وشكّل الحد من الفقر الأولوية الرئيسية الثانية لحكومة الجبهة الوطنية الرواندية بعد تعزيز المصالحة الوطنية. وفي حال غذّى الفقر وعدم المساواة اللذان يُشكلان معًا "العنف الهيكلي"، ديناميات الإبادة الجماعية، كما أفاد بيتر أوفين[1]، يفرض ذلك اعتماد التنمية الاقتصادية كأساس ضروري للوحدة الوطنية والمصالحة. وأدركت أيضًا اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة أن المصالحة ليست ممكنة من دون التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر[2]. وصُممت بالتالي مشاريع التنمية الجديدة كفرص للجمع بين الروانديين وإعادة توحيدهم على المستوى المحلي، وتشير إلى إجراءات الحماية الاجتماعية التي تعزز الأهداف الاجتماعية الاقتصادية المشتركة. وتشير الآليات إلى أموغاندا العمل المجتمعي وبرامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفقراء.

---

[1] بيتر أوفين، **مراجعة مناقشة للعنف الهيكلي في رواندا في كتابه مساعدة العنف: مشروع التنمية في رواندا** (وستهارتفورد، كونيتيكت: مطبعة كوماريان، 1998) ص150.

[2] اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، **تقرير القمة الوطنية الثانية للوحدة والمصالحة في رواندا** (كيجالى: 26 أكتوبر، 2002).

أ- أموغاندا(العمل المجتمعي)

استندت الحكومة إلى أشكال التعاون التقليدية مثل أموغاندا، وهو عمل تطوعي تقليدي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية بشكل جماعي. وهدفت الحكومة إلى ترسيخ حس الاعتماد على الذات بكرامة لدى الروانديين وقام هذا العمل المجتمعي على مبدأ حل مشاكل رواندا من قبل الروانديين أنفسهم عن طريق تضافر الجهود. يُعد أموغاندا عمل مؤسسيًا وإلزاميًا للروانديين كافة ومن بينهم رئيس الجمهورية والقادة السياسيين الآخرين وعناصر قوات الأمن. يُنفَّذ البرنامج مرة واحدة في كل شهر في يوم السبت الأخير من الشهر ويفرض على الجميع المساهمة بالعمل المجاني لمدة ساعتين تقريبًا في الصباح. وينطوي على عمل جماعي على مستوى المجتمع المحلي لتحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية تشمل إعادة تأهيل الجسور وقنوات المياه، وبناء المنازل للفقراء، والمدارس والمراكز الصحية، وحماية البيئة. يربط أموغاندا العائلات ويشكّل آلية ترسخ التماسك الاجتماعي. تعلم الناس من خلال أموغاندا الابتسام مجددًا: يتبادل الأصدقاء والأعداء الدعابات والأفكار ويحوّلون النزاعات في نهاية المطاف بشكل بنّاء.

ب- برامج الحماية الاجتماعية

يحظى الأشخاص المستضعفون، ومن بينهم الناجون من الإبادة الجماعية والأيتام والأشخاص من ذوي الإعاقات والعائدون والأقليات والمهمشون والأرامل وكبار السن والفقراء، بمساعدة خاصة من خلال برامج الحماية الاجتماعية المختلفة، ضمن إطار برنامج أمورينج رؤية عام (2020م) (VUP) أُطلق البرنامج في عام (2008م) ويشمل: الدعم المالي المباشر الذي يستهدف الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع أو الأسر التي تفتقر إلى القدرة على العمل أو فرص العمل، مثل ذوي الإعاقة، والأسر التي يعيلها أطفال، وكبار السن، وأطفال الشوارع، واللاجئين، والأشغال العامة التي توفر فرص عمل لمختلف فئات الفقراء القادرين على القيام بالعمل، وحزم الائتمان التي تقدم خدمات مالية قروض مالية صغيرة للأشخاص الذين يعانون من

فقر مدقع، وصناديق مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية – خصصت حكومة الوحدة الوطنية (5%) من إجمالي الإيرادات السنوية لمساعدة الناجين من الإبادة الجماعية، وذلك للتعويض عن الأضرار التي سببتها الإبادة الجماعية.

جـ- إصلاحات التعليم

أسفرت الإبادة الجماعية والحرب الأهلية عن تدمير شبه كامل لنظام التعليم. وبعد الإبادة الجماعية، تعيّن على الحكومة المشكّلة حديثًا الاستجابة لحالة الطوارئ التعليمية التي أثارتها أحداث عام (1994م) ولا سيما من خلال دعم التعليم صندوق الدعم للمستضعفين، كما اضطرت أيضًا إلى معالجة إرث النظام التعليمي الذي كان قائمًا على عدم المساواة والتمييز العرقي والإثني منذ إعداده في عهدالاستعمار.

أُلقيت على عاتق حكومة ما بعد الإبادة الجماعية مهمة ضخمة لم تقتصر على إعادة الإعمار فحسب بل شملت أيضًا بناء نظام تعليم عادل وفعال وقادر على مكافحة عدم المساواة، مع العلم أن رواندا لم تحظَ قط بنظام مماثل. استلزم هذا النهج إصلاحًا جذريًا للتعليم الرواندي، إذ يمكن استخدام التعليم لتنمية السلام والديمقراطية والتسامح وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية، تمامًا كما يمكن استخدامه كأداة لتعزيز الانقسام وزيادة الكراهية بين الفئات المختلفة.

اتخذت الحكومة الرواندية خطوات كبيرة منذ الإبادة الجماعية في ظل أصعب الظروف من أجل إصلاح التعليم. وهدفت سياسة التعليم لما بعد عام (1994م) إلى تصويب الظلم التعليمي السابق بطريقة تعزز الوحدة الوطنية والمصالحة من خلال إعطاء الأولوية للإنصاف في توفير التعليم والوصول إليه. وصممت الحكومة أيضًا على تشجيع الثقافة الإنسانية القائمة على الإدماج والاحترام المتبادل في التعليم. وشملت الخطوات الهامة إلغاء تصنيف المتعلمين والمعلمين وفق الانتماء إلى الهوتو أو التوتسي أو التوا[1]. وتطلّب الأمر تعليم مجموعة جديدة من القيم شملت: تسليط

[1] من سياسة قطاع التعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم (1996)، هدف نظام التعليم الرسمي بعد عام 1994 إلى: إعداد مواطن لا يخضع لأي تمييز عرقي أو إقليمي أو ديني أو جنسي وإعداد

الضوء على أوجه الشبه بين الروانديين وسياسة الشمولية، وتعزيز المسؤولية الفردية، والتركيز على المستقبل التقدمي، وضمان ملاءمة المنهج وقابلية تطبيقه في الحياة اليومية.

7- محاكم جاتشاتشا(العدالة المجتمعية)

شكلت محاكم جاتشاتشا الأداة الرئيسية الثانية، إلى جانب اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، لتنفيذ سياسة الوحدة والمصالحة في رواندا. سُجن مباشرة بعد الإبادة الجماعية في عام (1994م) حوالي (200000) مشتبه فيه متورط[1].

وأعادت الحكومة إنشاء نظام جاتشاتشا التقليدي للعدالة في عام (2001م)، في محاولة للتعامل مع السجون المكتظة والقضايا المتراكمة التي تنتظر المحاكمات. وارتكز على نظام محلي غير رسمي قام على العدالة التشاركية والتصالحية وجلس في إطارها الناس، ولا سيما شيوخ المجتمع المحلي، معًا في جاتشاتشا "العشب" أو "المرج" لتسوية نزاعاتهم بهدف تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة. تقليديًا، كان الشيوخ يجتمعون عندما يُلحق شخص ما الأذى بشخص آخر في المجتمع لسماع ما حدث واتخاذ قرار بشأن العقوبة التي تُعد بمثابة تعويض، من أجل السماح للجاني بالعودة إلى المجتمع. هدفت إعادة إحياء نظام جاتشاتشا إلى جمع أفراد المجتمعات المحلية وإشراكهم ليشهدوا ويحددوا الوقائع ويؤكدوا عليها ويحققوا العدالة. كُلفت محاكم جاتشاتشا، تحت شعار "العدالة التصالحية" الرسمي، بمحاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بين الأول من أكتوبر عام(1990م) والحادي والثلاثون من ديسمبر من عام(1994م). وفي الواقع، ينص

مواطن يدرك حقوق الإنسان ومسؤول تجاه المجتمع وتعزيز ثقافة السلام والتأكيد على القيم الوطنية والشمولية مثل العدل والسلام والتسامح والتضامن والديمقراطية وتعزيز الثقافة القائمة على الثقافة الرواندية الحقيقية الخالية من العنف وتعزيز حرية إبداء الرأي والتعبير عنه.

[1] الدائرة الوطنية لمحاكم جاتشاتشا تقرير عام (2002) (كيغالي:2012).

"قانون جاتشاتشا" على إنشاء آلية جاتشاتشا من أجل "تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا"، وتصميمها لإعادة بناء المجتمع الرواندي ليس بهدف العقاب فحسب[1].

وأصبحت المشاركة في جاتشاتشا إلزامية وجرى تغريم الأفراد أو سجنهم في بعض الأحيان في حال توانوا عن المشاركة. واضطلعت جاتشاتشا بمهمة كشف الحقيقة، والإسراع في وتيرة المحاكمات، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب من خلال معاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية، والإفراج عن الأبرياء، وتقديم التعويضات، وتوفير مساحة للحوار وتعزيز المصالحة الوطنية. دخل نظام جاتشاتشاحيّز التنفيذ رسميًا لمدة (10) سنوات من (18) يونيو عام (2002م) إلى (18) يونيو عام (2012م)، وضم (10000) محكمة نظرت في (1958634) قضية شملت حوالي (1003227) متهمًا[2].

وترأس هذه المحاكم مواطنون عاديون أُطلق عليهم اسم "إنيانغاموغايو"، أي الأشخاص النزهاء، وانتخبهم أفراد المجتمع وبلغ عددهم (260000) فرد أُطلق عليهم رسميًا تسمية "قضاة جاتشاتشا". ويرى هالر أن هذا العدد الكبير من القضاة المنتخبين في نظام جاتشاتشا يجسد ربما أكبر تجربة في مجال العدالة الشعبية في التاريخ الحديث[3]. وعلى نحو مماثل، يصف كلارك هذا العدد الكبير بأنه فريد من نوعه بين الهياكل القضائية في حقبة ما بعد الصراع في العالم من حيث المشاركة الجماهيرية في

---

[1] جمهورية رواندا، القانون التنظيمي رقم 2000/40 الصادر في 26 يناير 2001 بشأن إنشاء محاكم جاتشاتشا، القانون التنظيمي الجديد رقم 2004/16 الصادر في 19 يونيو 2004 المتعلق بتنظيم محاكم جاتشاتشا واختصاصها وعملها (كيغالي؛ جمهورية رواندا، 2004).

[2] كلارك، فيل، **محاكم جاتشاتشا والعدالة والمصالحة بعد الإبادة الجماعية في رواندا: عدالة بلا محامون** (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج،2010) ص 348.

[3] غاسانابو، جان داماسين؛ (واخرون)، **مواجهة الإبادة الجماعية في رواندا: نزع الصفة الإنسانية والإنكار واستراتيجيات الوقاية**(كيغالي: اللجنةالوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية، 2014) ص 378.

تحقيق العدالة[1]. ولكن تعرضت محاكم جاتشاتشالانتقادات لأنها استُخدمت كوسيلة لتحقيق عدالة المنتصر الانتقائية، إذ لم تُحاكم إلا مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية من الهوتو وتغاضت عن الجرائم التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية المنتصرة التي يطغى عليها التوتسي.

– المطلب الثاني: أثر مرحلة ما بعد الصراعات الإثنية على التنمية في رواندا

بعد انتهاء الحرب الأهلية وأعمال القتل والعنف في يوليو عام(1994م) كانت رواندا في حاجة لعملية شاملة لإعادة الإعمار في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما خلفته الحرب الأهلية من تدمير للاقتصاد وشيوع حالة من عدم الاستقرار السياسي فضلا عن تدمير البنية التحتية في رواندا، فهذه الحالة تحتاج للعمل على إصلاح الأوضاع في جميع المجالات.

وفي الواقع أن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن فصلها على المستويين النظري والتطبيقي عن عمليات ومفاهيم، مثل عملية التحديث والليبرالية؛ حيث ترتبط تلك العملية ارتباطاً وثيقاً بتلك المفاهيم في المجالات السياسية والاقتصادية والحريات المدنية، وعلى ذلك يتضح أن عملية التحول الديمقراطي يمكن تقسيمها لشقين، شق يشمل عملية التحول الديمقراطي عن طريق الإصلاحات السياسية في الدولة، وشق يشمل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فالإصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مكملة للإصلاحات السياسية بل وتعمل على الحفاظ عليها، حيث أنها من أحد عوامل الاستقرار السياسي ولذلك يتضح الترابط بينهم. وسوف نتناول في هذا المبحث الإصلاحات التي اتخذتها رواندا في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد الصراعات الإثنية المدمرة التي مرت بها.

أولاً: المستوى السياسي والأمني

بعدما استتبت الأمور للجبهة الوطنية الرواندية وتمكنها من السيطرة على رواندا وتم تشكيل حكومة جديدة في رواندا انصب تركيز تلك الحكومة على المصالحة من خلال

---

[1] كلارك، فيل، **مرجع سابق**، ص 348.

إعادة بناء الهوية الرواندية، وذلك حتى تتمكن من إنهاء الصراع والانتقال إلى بناء الدولة والبدء في عملية التنمية.

1- خطوات التحول الديمقراطي

ينص هذا الدستور على إنشاء هيئات السلطات التشريعية والتنفيذية عن طريق انتخابات بها تعددية حزبية، والمبدأ الذي يحكم رواندا هو" حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب"، وعلى ذلك فالسيادة الوطنية هي ملك للشعب الذي يمارسها إما عن طريق الانتخاب والاستفتاء أو عن طريق ممثليه.

تبنت الحكومة الرواندية استراتيجية رئيسية لتحقيق السلام تتمثل في إقامة الاتصال بين مختلف الأفراد في المجتمع؛ بين الأعضاء السابقين داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، وبين الجماعات العرقية المختلفة، وبين الجيش والمجتمع المدني، وذلك لحفظ السلام والتمكن من إعادة بناء العلاقات بين أفراد المجتمع، ولإقامة الدولة الرواندية الجديدة تم الاعتماد على أن المؤسسات العسكرية والأمن يجب أن تكون قوية وتمثل ركن أساسي في رواندا، كما تم إدخال برنامج جديد لإعادة تدريس تاريخ رواندا يعتمد على التسامح وليس النسيان فقط، وهذا البرنامج تم اعتماده في معسكرات التضامن (إنغاندو)، وهي معسكرات أقامتها الحكومة بعد عام (1994م) وذلك لمحاربة أيدولوجية الإبادة العرقية وإحلال التسامح محل التمييز العرقي، وفي هذه المعسكرات تم دمج مختلف أفراد المجتمع الرواندي للعمل سوياً في مشاريع وأعمال صغيرة جنباً إلى جنب لتكريس التسامح وثقافة تقبل الأخر بدلاً من الفرقة والانقسام والتمييز العرقي.

عملت رواندا بعد انتهاء الحرب الأهلية على تمكين المرأة في جميع المجالات، حيث أصبحت حقوق المرأة تمثل حجر الزاوية في خطط رواندا التنموية، فأصبحت رواندا تمتلك نتيجة لذلك أعلى نسبة عالمية لتمثيل المرأة في البرلمان حيث تمثل المرأة في البرلمان الرواندي قرابة (56%) من إجمالي مقاعد البرلمان، وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها كان نتيجة لإدراك الحكومة الرواندية بدور المرأة الرواندية وتضحياتها في

إعادة بناء الدولة وهو ما أكد عليه الرئيس بول كاغامي بتأكيده على ضرورة تمكين المرأة والحفاظ وتعزيز حقوقها نظراً لدورها وتضحياتها في رواندا [1].

تم تحديد المؤسسات الرسمية لرواندا متمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وذلك طبقاً للدستور وتعتبر هذهالسلطات منفصلة عن بعضها وتتمتع بالاستقلالية ولكنها متكاملة، وتم تحديد السلطة التنفيذية في مؤسستي الرئاسة ويمثل قمتها رئيس الدولة ومجلس الوزراء، ويمثل الرئيس قمة السلطة التنفيذية في رواندا ويكون هو القائم عليها بمعاونة مجلس الوزراء، وتتمثل السلطة التشريعية في البرلمان الرواندي وهو يتألف من مجلسين وهما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهي السلطة التي تقوم بالطبع بالتشريع وسن القوانين في رواندا ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للإجراءات التي يحددها الدستور الرواندي، أما السلطة القضائية فهي تتمتع بالاستقلالية وتكون منفصلة تماماًعن السلطتين التنفيذية والتشريعية كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري، وهي مسؤولة عن ضمان سير العدالة وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وتتمثل قمة السلطة القضائية في المحكمة العليا الراوندية [2].

أدركت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامي أن كل الجهود السابقة للإصلاح السياسي والتحول للديمقراطية وجهود المصالحة بين أفراد وأطياف الشعب الرواندي يجب أن تشمل دولة رواندا ككل دون أي استثناء وهو ما تطلب في نظر الحكومة ضرورة إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن الخاصة برواندا، فالحكومة الرواندية في تلك الفترة استشعرت بالخطر من الجيش الرواندي والذي كان أغلبيته من الهوتو وهو ما مثل خطر أمني يمكن أن يقف عائق أمام الإصلاحات وعمليات التحديث والتنمية.

---

[1] طارق ناصيف، **رواندا من الحرب الأهلية للتنمية الشاملة**، على الموقع الالكترونى:
https://www.harmoon.org/reports.

[2] أية حسين محمود، **النظام السياسي في رواندا منذ عام**1994، على الموقع الالكترونى:
http://www.acrseg.org/41743

2-إعادة بناء الجيش الرواندي وقوات الأمن

بعد الإبادة الجماعية، عملت السلطات الرواندية الجديدة بجد، لإعادة هيكلة السلطات العسكرية في البلاد، من خلال برامجَ لتحويل القوات العسكرية أو إعادة دمجها، أو تسريح بعضها أحيانًا، بعد نزع سلاحها وتجريد المقاتلين السابقين من مناصبهم، بهدف إعادة تأهيل وهيكلة هذه القوات، لا بهدف الإقصاء. ولتشجيع هذه الإصلاحات دون تدمير أو حلّ الجيش الرواندي؛ زادت السلطات الجديدة حجم الجيش الجديد وميزانيته، بالتوازي مع تحويل عقيدة الجيش، من عقيدة الولاء العرقي، إلى عقيدة الولاء الخالص للدولة الرواندية ككل.[1]، ولهذا الغرض، منذ عام (1997م) وطوال عشر سنوات لاحقة، كانت ميزانية الدفاع الرواندية تأخذ ما بين (3.3 %) وحوالي (4.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي لرواندا سنويًا. وقد ساعد ذلك في استيعاب العدد الهائل من المقاتلين السابقين، وتشجيعهم على أن يكونوا تحت مظلة الدولة الجديدة، وساهمت هذه الخطة -فضلًا على تجنيد الآلاف- في توفير فرص عمل لآلاف آخرين من اللاجئين الروانديين الذين عادوا إلى البلاد، بعد عام (1994م)[2].

أصبح الجيش الرواندي معروفًا، كواحد من أكثر القوات ذات الكفاءة العالية والمتمكنة قتاليًا، وواحدًا من أفضل القوات المنضبطة في أفريقيا. وفي الواقع، كان هناك قدر كبير من إدماج جميع القوات السابقة في الجيش، حتى قوات الهوتو السابقة، بروحٍ من "التضامن" والانضباط، من خلال تفعيل برنامج اندماج عسكري نشط تمّ تقديمه وتطبيقه مباشرة بعد الإبادة الجماعية.

وجدت الحكومة الرواندية أن الطريق الوحيد لتلافي ذلك الخطر هو إعادة بناء جيش موحد يضم في صفوفه أعداء الأمس بعيداً عن أفكار التمييز العرقي والإبادة الجماعية، وذلك عن طريق إعادة تأهيل مقاتلي الجيش ليكونوا جيش وطني لرواندا تصبح مهمته

---

[1] أحمد تهامي عبد الحي، **مبادئ السياسة المقارنة** (القاهرة: الوادي للثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، 2019) ص 73.

[2] بلال النجار، **مرجع سابق**، ص 6.

الأساسية الدفاع عن الوطن، وعلى ذلك قامت الحكومة بوضع معايير خاصة لمن يتم قبوله للانضمام لصفوف الجيش الرواندي منها أن يكون لديه استعداد للخضوع لعملية تأهيل عسكري، وواجهت الحكومة الرواندية عدة مشاكل في هذا الصدد منها رفض الكثير من أفراد الجيش لعملية التأهيل العسكرية التي تتبناها الحكومة لكن قيادات الجبهة الوطنية الرواندية وعلى رأسهم الرئيس كاغامي لم يتنازلوا عن فكرة توحيد الجيش الرواندي واستطاعوا احتواء هذه المشكلة وقامت الحكومة بتشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي مكنت الجبهة الوطنية الرواندية من مراقبة عملية تكوين الجيش الرواندي الموحد الذي هدفه الدفاع عن الوطن الرواندي بعيداً عن أفكار الانقسام والتمييز العرقي.

كما واجهت الحكومة الرواندية مشكلة قلة الموارد لتحقيق بناء الجيش الرواندى الموحد، واعتمدت الحكومة لحل تلك المشكلة على تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية لإتمام هذا الهدف ورفضت الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما رفع من معنويات الشعب الرواندي وكون لديه الشعور بأنه صاحب مبادرة، ونجحت الحكومة في تحقيق هدفها عن طريق تحويل عقيدة الولاء للدولة الرواندية وليس الولاء للعرق، واشتملت برامج إعادة التأهيل العسكري لأفراد الجيش التثقيف السياسي لأفراده والتأكيد على الدور التاريخي للجيش الرواندي لخدمة رواندا والتأكيد على وحدة الروانديين تاريخياً، مما ساعد على عملية الاندماج وتكوين الجيش الرواندي الموحد [1].

ثانياً: المستوى الاقتصادي

قامت الحكومة في رواندا وعلى رأسها الرئيس بول كاغامي بالعديد من الإصلاحات في المجال الاقتصادي، فالحرب الأهلية في رواندا كان لها آثار مدمرة في راوندا، فلقد زادت من حدة الفقر، ودمرت البنية التحتية كما أسلفنا سابقاً، فكان يجب القيام بخطة شاملة من الإصلاحات للنهوض برواندا وجعلها تتخطى وتعالج تلك الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية.

---

[1] Roy Licklider, **New Armies from Old: Merging Competing Militaries after Civil Wars** (Washington, DC: Georgetown University Press, 2014) p.91.

1-القطاع الزراعي

اهتمت الحكومة في رواندا بالقطاع الزراعي واعتمدت عليه بشكل كبير، كما عملت على تطويره، وذلك للنهوض بالاقتصاد الرواندي، فقامت بوضع خطة لتطوير القطاع الزراعي واستعانت بخبراء أجانب تم جلبهم من أجل تحقيق هذا الهدف، كما عملت الحكومة على توفير الأسمدة والمعدات الزراعية بأسعار مخفضة تساعد المزارعين على زيادة الإنتاج، كما وفرت قروض للمزارعين بشكل ميسر، وظهرت نتائج تلك السياسات بعد خمس أعوام من بعد الحرب الأهلية، فعلى سبيل المثال نجد أن محصول مثل القهوة ارتفعت إنتاجيته من (30) ألف طن إلى (15) مليون طن، كما أن تلك السياسات ساهمت من انخفاض معدلات الفقر في رواندا وذلك بسبب ارتفاع مستوى إنتاج الأغذية، ففي الفترة من (2010م) إلى (2014م) ارتفعت قيمة انتاج الغذاء من (1.2) مليون دولار إلى (2) مليون دولار، وتفيد تقديرات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن كل دولار تنفقه الحكومة على الزراعة يتوافق مع زيادة قدرها (2.05) دولار في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن البرنامج حقق (730) مليون دولار من المكاسب الاقتصادية بين عامي (2018م) و(2021م)، الأمر الذي ساعد على انتشال (1.1) مليون شخص من براثن الفقر. كما حسنت الخطة الاستراتيجية لرواندا من إدارة المياه والحفاظ على التربة. ويشير الخبراء إلى أن ارتفاع الإنتاجية في قطاع الزراعة التي أدت لتحقيق الأمن الغذائي برواندا كانت بسبب السياسات التي قامت بها الحكومة في رواندا من أجل تطوير وإصلاح القطاع الزراعي[1].

2- القطاع المالي والاستثماري

انطلقت الإصلاحات الاقتصادية الراسخة لبناء اقتصاد رواندي جديد، من خلال إعادة صياغة قوانين الضرائب، وإعادة هيكلة السياسة النقدية لخفض التضخم، وارتبط

(1) Safia Boly , Omid Kassiri, How to Transform African Agriculture**, Project Syndicate** (New York: Syndicate Group, Feb, 2023), p. 21.

كل ذلك بسياسة فريدة، تمكنت من تعويم العملة الوطنية، مع تدخل حكومي ضئيل في سوق الصرف الأجنبي، وترافق ذلك مع زيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في اقتصاد البلاد.

وقد خلقت هذه الإصلاحات نظامًا سياسيًا وماليًا ذات مصداقية يضمن ثقة الوكلاء الاقتصاديين، ويساعد في تقدم البلاد ونهضتها، وبذلك تحولت رواندا إلى قِبلة لريادة الأعمال والاستثمار. وقد وثقَ المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى حد بعيد بالسلطات الرواندية. وكان ذلك سببًا لتدفق المساعدات والاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، وبلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في رواندا معدلات مرتفعة جدًا، وذلك بتسهيل الإجراءات على المستثمرين بوضع قانون جديد للاستثمار، وإنشاء نظام يدعى"الشباك الواحد" وهو نظام يسهل من الإجراءات التي يحتاجها أي مستثمر داخل رواندا[1].

كما أنشأت رواندا مجلس يساعد في أمور الاستثمار في رواندا وهو المجلس الاستشاري للاستثمار والتطوير، كما قامت رواندا بإلغاء التأشيرة للأجانب مما جعل من العاصمة الرواندية كيغالي واحدة من أكثر العواصم استقبالاً للسياح في أفريقيا، كل هذه العوامل ساعدت في جذب المستثمرين لرواندا هذا إلى جانب جذب السياح إليها، وكان من نتائج تلك الخطط والسياسات لإصلاح الاقتصاد ودفع عجلة التنمية أن ارتفع الناتج المحلي في رواندا بنسبة (10) أضعاف تقريباً، فالنتاج المحلي برواندا تضاعف في الفترة من عام (1994م) إلى عام (2017م) من (900) مليون دولار إلى (9.4) مليار دولار تقريبا، ونتيجة للجهود والسياسات الحكومية في رواندا للإصلاح الاقتصادي أن تحولت رواندا لأحد أهم الاقتصادات الناهضة بمعدل نمو (7.5%) عام (2017م)، وتم تصنيف رواندا في تقرير منظمة الكوميسا عام (2016م) كأول دولة

(1) Arne Bigsten, Susanna Lundström**, Aid and Growth in Rwanda, Country Economic Report 2004** (Sweden: The Swedish International Development Cooperation Agency, may,2004) p.4.

أفريقية جذبا للمستثمرين ورجال الأعمال[1]، ووفقًا لمؤشر تقرير عام(2019م) عن ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (World Bank Doing Business index/2019)، تعد رواندا ضمن قامة أسهل (29) مكاناً لممارسة الأعمال التجارية في العالم، فوفقاً لبيانات مجلس تنمية رواندا، فإن حجم الاستثمارات المتوقعة كان يدورحول ملياري دولار، لكن المتحقق الفعلي بلغ(2.006) مليار دولار[2].

3- رؤية 2020

قامت رواندا بوضع رؤية لعام (2020م) تركز على عدة جوانب منها التكنولوجيا والابتكار وتضمنت تلك الرؤية ضرورة تطوير المناهج التعليمية برواندا في التخصصات التكنولوجية في المرحلة الثانوية وفي الجامعات وذلك لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجية واستغلال الفرص التي تساعد في تحقيق التنمية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات [3].

أ- الأركان الرئيسية لرؤية 2020

(1) إعادة بناء الأمة.

(2) دولة فعالة قادرة على توحيد وتعبئة السكان.

(3) تنمية الموارد البشرية.

(4) تطوير البنية التحتية الأساسية بما في ذلك التخطيط الحضري والريفي.

(5) تطوير روح المبادرة والقطاع الخاص.

(6) تحديث الزراعة والإنتاج الحيواني.

---

(1) Eiji Oyamada, Combating corruption in Rwanda: lessons for policy makers, **journal of political economy** (Chicago: University of Chicago Press, University of Chicago Booth School of Business, July 2017) p.15.

(2) بدر حسن شافعي، **رواندا بعد ربع قرن.. من الإبادة إلى الريادة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل 2019) ص 3.

(3) رضا الشكندالي، **رؤية 2020 لرواندا والتحوّل من الإبادة الى الريادة** (باريس: مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، 2019) ص 3.

ب–القيود الرئيسية التي تعالجها رؤية 2020

(1) انخفاض إنتاجية التربة والضغط على الأرض.

(2) قضايا النقل وقيود البنية التحتية الأخرى.

(3) ضيق القاعدة الاقتصادية.

(4) انخفاض مستوى التنمية البشرية.

(5) عدم وجود روح المبادرة.

(6) ضعف القدرات المؤسسية.

(7) الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإبادة الجماعية.

ثالثاً: المستوى الاجتماعي

قامت الحكومة الرواندية بالعديد من الإصلاحات في المجال الاجتماعي والتي يمكن إجمالها في التعليم والصحة اللذان يمثلان الاستثمار البشري، فالاستثمار البشري من أحد أهم العوامل التي تدفع من عجلة الاقتصاد في الدولة، فعندما يتلقى الفرد التعليم الجيد الذي يناسب سوق العمل ويتماشى مع المستوى التكنولوجي السائد بالإضافة لتلقيه خدمة صحية جيدة وارتفاع الخدمات الصحية المقدمة بما يضمن أن يكون الأفراد بصحية جيد فذلك يزيد من قدرتهم على العمل ويرفع من إنتاجيتهم مما يساهم في تحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد في الدولة، فحكومة رواندا اهتمت بالتعليم والصحة وذلك كما **يلي**:

1– التعليم.

أعلنت رواندا في عام (2015م) أنها ستنفق نسبة تقدر بحوالى(20%) من إجمالي ميزانيتها السنوية على التعليم من أجل تطوير مجال التعليم وزيادة فرص الوصول للتعليم وإتاحته لجميع المواطنين، ونجد تصريحات تؤكد ذلك، فلقد صرح الرئيس الرواندي بول كاغاميبأن (20%) من ميزانية رواندا ستنفق على التعليم، إلى جانب توفير التعليم المجاني للجميع وذلك خلال قمة أوسلو بالنرويج "التعليم من أجل

التنمية". إن هذه المبادرة الطَّمُوحة جعلت رواندا قصة نجاح، ليست فقط لإفريقيا، ولكن لكل العالم، حيث دعت الأمم المتحدة حكومات العالم إلى تبنِّي أسلوب رواندا في تعزيز التعليم للجميع عن طريق ضخّ جزءٍ أكبر من ميزانياتها في التعليم [1].

كما أن الرئيس كاغامي أكَّد على أن استراتيجية حكومته تشمل أيضًا إشراك المجتمع المحلي في تعبئة الموارد لتمويل هذا القطاع. "يجب أن نشجِّع المجتمعات المحلية على المشاركة بنشاط في توسيع الوصول إلى التعليم"؛ هكذا قال في القمة التي سبقت الإشارة إليها. يُذكر أنه قبل الإبادة الجماعية، كان الوصول إلى التعليم محدودًا ومنحصرًا على أُسُس عرقية، مع أقل من (2000) خريج جامعي في (30) عامًا.

2- الصحة

قامت رواندا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية ببناء نظام رعاية صحية شبه عالمي يُغَطِّي أكثر من (90 %) من السكان، بتمويل من عائدات الضرائب والمساعدات الخارجية والأقساط التطوعية المقاسة بالدخل. وفي حين لا يُعَدُّ النظام الصحي في رواندا مثاليًّا، إلا أنَّ الوصول إلى الرعاية الصحية قد تَحَسَّنَ بشكلٍ كبير حتى مع انخفاض العبء المالي المفروض على الروانديين العاديين. وحالياً يزور الروانديون –في المتوسط– الطبيب مرتين كل سنة، مقارنةً بمرة واحدة كل أربع سنوات في عام (1999م).

ووفقًا لدراسةٍ أُجريت في عام (2014م) بقيادة الدكتور "بول فارمر" من كلية هارفارد للطب، والدكتورة آغنيسبيناغواهو – وزيرة الصحة السابقة في رواندا، فإنَّ دولة رواندا تتمتع بتطعيم أكثر من (97 %) من الرُّضَّع ضد الديفتريا والكزاز والسعال الديكي والتهاب الكبد "ب"، والنزلة النزفية من النوع "ب"، وشلل الأطفال والحصبة الألمانية والمكورات الرئوية والفيروسات العجلية. وانخفض في عام (2015م) معدل وفيات

(1) حكيم نجم الدين، قراءة في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية برواندا في ظل إطلاق سراح سجناء سياسيين، **مجلة قراءات إفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد 21، سبتمبر، 2018) ص 30.

الرضع، لأول مرة، بما يقرب من ثلاثة أرباع منذ عام (2000م) إلى (31) لكل (1000) ولادة، وهذا يفوق بكثير معدل الانخفاض في عدد من الدول الإفريقية، الأمر الذي جعل نموذج رواندا فكرة استحوذت على مُخَيِّلَة صانعي السياسة في جميع أنحاء العالم. فصارت البلاد تُلْهِمُ دولاً كثيرة؛ حيث انضمت إليها في ذلك كلٌّ من غانا وتايلاند والمكسيك والصين، والتي تُطَوِّر أنظمة رعايتها الصحية الشاملة ضمن حدودها السياسية والمالية، ليتمكن الجميعُ من الوصول إليها[1].

من الواضح الآن أن رواندا أعطت العالمَ مثالًا واقعيًا عن إمكانية النهوض بعد السقوط، وعن كيفية النهوض، ولكن هذا لم يتمّ من خلال تجنب حقيقة أن رواندا سقطت وتضررت بالفعل، إنما من خلال تعلّم كيفية بناء مستقبل الأمة بالاستفادة من أخطاء الماضي، ولم تُدفن هذه الأخطاء والكوارث بعيدًا عن الوجدان الرواندي، وإنما حُوّلت إلى منارات تضيء للروانديين طريق مستقبلهم المشرق. ولضمان هذا المستقبل، تم تنفيذ آليات مختلفة بعناية وبشجاعة، لتعالج الطبيعة التاريخية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة للأمة الرواندية. ومن الجدير أن تُدرس هذه التجربة بعناية وعمق أكثر، خاصة من قِبلِ تلك البلدان التي وقعت في دوامة الحروب الأهلية، لاستلهام الدروس واستخلاص العِبر.

المبحث الثاني: أثر مرحلة ما بعد الصراع على التنمية في جنوب السودان

تعتبر حالة عدم الاستقرار واستمرار الحرب الأهلية، إضافة إلى عجز الدولة عن استخدام الموارد بالطريقة المثلى وانتشار عمليات الفساد، كلها عوامل عطلت التنمية في جنوب السودان، بالإضافة الى حالة الإحباط في أوساط معظم السكان، بالرغم من الفرحة التي سادت شعب الجنوب خلال سنوات الاستقلال الأولى، ولكنها لا زالت تعبر عن أملها في انتهاج سياسة رشيدة تؤدي إلى تحسين الأوضاع الداخلية، والاستفادة من التطور الذي طرأ في العلاقة بين فرقاء الجنوب، الذي يمكن أن يؤدي إلى ازدهار تجاري واقتصادي خلال السنوات المقبلة.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 32.

– المطلب الأول: إجراءات المصالحة والتعايش السلمي بعد الصراعات في جنوب السودان

بعد قيام دولة الجنوب في يوليو عام(2011م) ركَز النظام الحاكم الجديد على مواجهة المعارضة المسلحة، إقرار الأمن، وسد احتياجات المواطنين الأساسية، دون الاهتمام بتحقيق الاندماج الوطني بين الجنوبيين، بشكل إقناعي طوعي لنبذ العنف وخلق هوية مشتركة وقد أثر ذلك على العلاقات بين أطراف النخبة الحاكمة خاصة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث توترت العلاقة بين رئيس الدولة والقيادات الجنوبية الأخرى التي يطلق عليهم مجموعة (أبناء جارانج) وبدأ الصراع السياسي على السلطة، وبالتالي فإن المشكلة ليست متعلقة بالانفصال لتحقيق وطن واحد مستقل حر، ولكن المشكلة تكمن في فقدان الترابط الاجتماعي وإعلاء المصلحة الوطنية وخلق قيمة الهوية المشتركة لدى أفراد شعب الجنوب التي تحركهم اتجاه بناء دولة قوية ووحدة وطنية.

أولاً: الجهود الداخلية لإجراءات المصالحة في جنوب السودان

يقصد بها الجهود الوطنية، أي التي بادرت بها أيٌّ من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، بحكم الانتماء لدولة جنوب السودان، وتتمثل في لجنة الحوار الوطني والتي دعا الرئيس سلفا كير ميارديترئيس الجمهورية للحوار الوطني من أجل إنقاذ الوضع الإنساني المتدهور في البلاد، ورحب بمشاركة جميع الأطراف، وعودة الدكتور رياك مشار نائبه السابق لجنوب السودان والمشاركة في الحوار الوطني، إلا أنّ هذه اللجنة وجدت العديد من الانتقادات؛ من حيث مدى أهميتها، وطريقة التكوين، وأهدافها، وجهة التمويل.

ثانياً: الجهود الخارجية لإجراءات المصالحة في جنوب السودان

يقصد بها الجهود المبذولة من الدول الأخرى، أو المنظمات الإقليمية والدولية، من أجل تسوية الصراع في جنوب السودان، وسوف نركز على اتفاقية أروشا، واتفاقيتَي السلام في أغسطس عام(2015 م) بأديس أبابا وسبتمبر عام(2018م) بالخرطوم، وذلك في **الآتي**:

1- اتفاق أروشا يناير 2015 م

نتيجة لعدم نجاح حكومة سلفا كير في الحسم العسكري ضد المعارضة المسلحة بقيادة رياك مشار والتي نجحت في الاستيلاء على مناطق النفط في ولايات أعالي النيل، ولاية الوحدة وولاية جونجلي ودخول جنوب السودان في أزمات الغذاء بالإضافة إلى الضغوط الدولية على حكومة سلفا كير تحديداً فقرر الرئيس قبول التوقيع على اتفاقية السلام لإنهاء هذا الوضع من الحرب الأهلية. وبعد أن أخفقت قيادات الحزب الحاكم في تسوية الخلافات الداخلية، وتفاقمها إلى حدّ الصراع المسلح، انقسم الحزب الحاكم إلى ثلاثة فصائل: (الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة سلفا كير مياريديت رئيس الجمهورية، والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة المسلحة بقيادة الدكتور رياك مشار، ومجموعة المعتقلين السابقين بقيادة باقان أموم الأمين العام السابق للحزب الحاكم)، فتمّ توقيع هذا الاتفاق في أروشا بتنزانيا، نتيجةً للجهود الإقليمية في (21) يناير عام (2015)، بمبادرةٍ من الرئيس التنزاني جاكايا مريش وكيكويتي، والرئيس الأوغندي يوري موسوفيني، والرئيس الكيني أهورو كينياتا، ونائب رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوسا (رئيس جنوب إفريقيا الحالي)، بهدف إعادة توحيد هذه الفصائل، وتمّ النظر إليها على أنها الحلّ الوحيد لتسوية الصراع في جنوب السودان، باعتبارها أساس المشكلة وبسبب الخلاف فيما بينهم، فالحلّ يكون في توحيد القيادة تحت مظلةٍ واحدة، وتضمّن الاتفاق عدداً من النقاط، تمثّلت في وضع إصلاحاتٍ داخلية للحزب في القضايا السياسية والتنظيمية والمسائل القيادية، وبضمانٍ من الرؤساء المذكورين بأعلاه[1].

ولم يتم البدء في تنفيذ هذا الاتفاق، مع العلم أنّ الدكتور رياك مشار لم يوقّع عليه، إذ إنه قد يقوم بتسجيل حركته كحزب سياسي ينافس الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى في الانتخابات التالية للمرحلة الانتقالية بحسب اتفاقية السلام المنشط الموقعة في الخرطوم في(12) سبتمبر عام(2018 م).

---

[1] د سامي السيد أحمد، الجهود الأفريقية لتسوية الصراع في جنوب السودان، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 222، المجلد 55، أكتوبر 2020) ص 64.

2- اتفاقية السلام (أديس أبابا) أغسطس 2015م.

تنفيذاً لاتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة والمعارضة، التي تنصّ على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، يكون للحكومة (16) وزارة، وللمعارضة (10) وزارات، ووزارتان لكلّ من مجموعة المعتقلين السابقين وتحالف أحزاب جنوب السودان برئاسة الدكتور لام أكول رئيس حزب التغيير الديمقراطي المعارض للحكومة، تمّ تكوين حكومة الوحدة الوطنية، كما تنصّ اتفاقية السلام في ظلّ استقطابٍ حادٍّ بين الطرفَيْن، إلى أن وقعت أحداث القصر الرئاسي، وعقب هذه الأحداث تم إعفاء الدكتور رياك مشار من منصبه (النائب الأول لرئيس الجمهورية)، مع تعيين تعبان دينق، وينصّ اتفاق السلام على أنّ حق اختيار نائب رئيس الجمهورية يكون من نصيب حزب الحركة الشعبية في المعارضة، وثار جدلٌ حادٌّ وخلافٌ حول تنفيذ هذه العملية سياسيّاً وقانونيّاً وأخلاقيّاً[1].

ولكن هذا لم يمنع حدوث حالة الشك المتبادل مع فقدان سيطرة سلفا كير ومشار على حلفائهما مما دل على هشاشة السلام، فلم تزل أسباب الصراع، ولم يقتنع الأطراف ببعضهم البعض، وانهار الاتفاق وتجدد الصراع مرة أخري في عام (2016م) فوصل الصراع إلى اشتباكات بين عناصر من الدينكا والنوير.

3- **اتفاق السلام المنشط (الخرطوم) 12 سبتمبر2018 م.**

بعد تجدد الاشتباكات والصراع بين الأطراف الرئيسية في أحداث القصر في يوليو عام(2016 م)، ومحاولات رياك مشار العودة وتنظيم قواته، تمّت مواجهته من قِبَل التعاون الدولي والإقليمي، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في جوهانسبورج بجنوب إفريقيا. ثم أدرك المجتمع الدولي أهمية الدكتور رياك مشار فيتحقيق الأمن والاستقرار في جنوب السودان، لكونه طرفاً له قاعدة عسكرية وسياسية مؤثرتان في جنوب السودان، وبالتالي في منطقة شرق إفريقيا، وبسبب الثقل العسكري الذي يتم تعبه، والدعم المتواصل من قياداته العسكرية في الميدان، مع استمرار العمليات العسكرية بين

(1) بدر حسن شافعي، **هل يصمد اتفاق السلام في جنوب السودان**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2015) ص 7.

المعارضة المسلحة والحكومة، خصوصاً مع ما ترتب عليها من توقف إنتاج العديد من حقول النفط، وتأثر حركة التجارة، وزيادة تدهور الأداء الاقتصادي بشكلٍ عام، وتشرد المواطنين ونزوحهم إلى مناطق متفرقة من جنوب السودان، واللجوء إلى الدول المجاورة، وتأثر هذه الأعداد الكبيرة بأداء القطاعات الخدمية، وتهديد الأمن الحدودي مع الدول المجاورة، جعلت الدول الإقليمية والدولية تُسرع في الدعوة لمبادرةٍ من أجل تسوية الصراع، وفي مقدمتهم السودان التي تأثر اقتصادها، والتي تعتمد على النفط الجنوب سوداني.

وتمكنت الأطراف من التوقيع على اتفاقية إعادة تنشيط اتفاقية السلام في العاصمة السودانية (الخرطوم)، تحت رعايةالاتحاد الإفريقي، وواجهت جولات المفاوضات عدة صعوبات، تمكنت الأطراف من المساومة عليها والتوصل إلى حلولٍ وسط في بعض القضايا الجوهرية، تمثلت في مطالبة كلّ الحركات المسلحة المعارضة بتطبيق النظام الفيدرالي، وتحديد حدود وعدد الولايات، والترتيبات الأمنية، وتقاسم السلطة[1].

وقام سلفا كير ميارديت بدعوة هذه الأطراف، بعد التوقيع على الاتفاقية، لزيارة (جوبا) للاحتفال بالسلام، وبالرغم من رفض رياك مشار لهذه الدعوة، بحجة ضرورة الالتزام بمصفوفة الاتفاقية، إلا أنه ذهب إلى جوبا وعاد إلى الخرطوم بحضور رؤساء الدول الممثلين عن المجتمع الدولي. وما زالت هناك عقباتٌ وتحدياتٌ أمام تنفيذ المرحلة ما قبل الانتقالية، ولا سيما البحث عن الدعم والتمويل المالي من أجل تشكيل بعض اللجان التي نصّت عليها الاتفاقية[2].

اكتسبت جهود تسوية الصراع زخما كبيرا بعد الاجتماع المباشر الذي عقد في أديس أبابا في(٢٠) يونيو عام(٢٠١٨م) بين سلفا كير ورياك مشار حيث احتضنت العاصمة

(1) IGAD, Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic off SouthSudan (Addis Ababa: 12September 2018) P.5.

(2) تيكواج فتير، ديناميات الصراع والتسوية السياسية في جنوب السودان، **مجلة قراءات أفريقية** (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد 41، يونية، 2015) ص128.

السودانية الخرطوم مباحثات مباشرة بين الجانبين تمخض عنها إعلان الخرطوم في(٢٧) يونيو عام(٢٠١٨م) ثم التوصل لاحقا لاتفاقين بشأن المسائل المتعلقة، وينص الاتفاق على تعيين رياك مشار نائبًا أول للرئيس الجنوب سوداني فضلًا عن تعيين أربعة آخرين منهم امرأة كنواب للرئيس ومن المفترض أن يشرف النائب الأول لرئيس الجمهورية على أعمال الحكومة فيما يخص قضايا الحوكمة ومحاربة الفساد. فيما سيشرف النواب الأربعة الآخرون على الخدمات والبنية التحتية وشئون المرأة والشباب ولكن كما اتضح لاحقا تباطؤ في تنفيذ الاتفاق ولم يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية إلا في مارس عام(٢٠٢٠م)، ولا زال الصراع مستمراً.

ثالثاً: إجراءات العدالة الانتقالية الممارسة مجتمعياً

تتمتع مجتمعات جنوب السودان بتراث شعبي يختص بآليات المصالحة والتعامل في فترة ما بعد الصراع وهي تشمل إجراءات العدالة الانتقالية الممارسة مجتمعيا لفترة طويلة مثل المصالحة والمسالة وقول الحقيقة وجبر الضرر والتعويض. وتعتبر ذلك الفلسفة حول دفع التعويضات وهي مختلفة حسب المجتمع، فان معظم المجتمعات العرقية مثل الدينكا، النوير، الزاندي، شلك، باري، لاتوكا، اشولي، تبوسا، انواك بالاضافة الي آخرين تقدم تعويض لفقد الارواح. فالدينكا والنوير، والشلك، والتبوسا تدفع الماشية للتعويض بينما الزاندي والباري وانواك يدفعون المال في التعويض. أما لوتسو تقدم البنات للتعويض. والعرف التقليدي للمجتمع الضحية غالباً هو من يحدد سعر التعويض، ومن الاجراءت الاخري للمصالحة عند المجتمعات هى طقس الصلح كالية لحل الخلاف بين الاطراف المتصارعة من أمثاله طقس شرب الدم عند مجتمع بلندا فيري فتم استخدام هذا العرف لحل الصراع الطويل بين البلندا فيري مع قبيلة لوه اباد التي تعرف باسم جور تشاد، ويقوم الصلح تبادل الطرفين شراب لدم الآخر مع التعهد بعدم الاعتداء علي الطرف الآخر وأفراد أسرته وعشيرته، ولكن كل هذه العادات والطقوس لم تؤت أكلها لمنع استمرار النزاع بين مختلف طوائف المجتمع في جنوب السودان وذلك على عكس ما حدث في رواندا.

- المطلب الثاني: أثر مرحلة ما بعد الصراعات الإثنية على التنمية في جنوب السودان

لقد عانى جنوب السودان من حرب أهلية وحشية امتدت بين عامي (2013م-2018م)، مما أدى إلى تكشّف دولة كانت أساساتها أضعف وانقساماتها أعمق مما كان يتصوره الذين تمنوا له الخير، هدأت الحرب بفضل اتفاق السلام المنشط والذي وقع في عام (2018م) بين الطرفين المتحاربين الرئيسيين، لكن الطريق إلى الاستقرار ما يزال غير واضح، حيث لا يقتصر الأمر على احتمال انهيار الاتفاق فحسب، بل إن الاتفاق لا يحقق الكثير من حيث تهدئة التمرد في جنوب البلاد أو العنف المحلي في أماكن أخرى. حيث أن بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البنى التحتية المدمَّرة، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماجهم، وبناء المؤسسات القضائية والعدالة الانتقالية لم تتحقق في ظل الصراع بين الرئيس ونائبة في جنوب السودان. وسوف نتناول في هذا المبحث المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد الصراعات الإثنية التي مرت بها جنوب السودان وهل نجحت الدولة في إرساء قيم المواطنة والديمقراطية والنمو الاقتصادي أم لا زالت في براثن الفتن الإثنية.

أولاً: المستوى السياسي

منذ تجدد الاقتتال بين سيلفا كير ورياك مشار في يوليو عام(2016م) عملت منظمة الإيجاد على ترتيب لقاءات مباشرة تفاوضية بين الأطراف المتحاربة، حيث شهدت العاصمة الإثيوبية -على سبيل المثال- ثلاث جولات تفاوضية بين الجانبين قبل توقيع الاتفاق المنشط في سبتمبر عام(2018م)، كما شهدت العاصمة السودانية الخرطوم اجتماعاً آخر في يوليو عام(2018م) بين الفرقاء في جنوب السودان وهدفت تلك اللقاءات المباشرة إلى ردم الهوة بين الطرفين ومحاولة الوصول إلى آلية فعالة لوقف إطلاق النار.

وعلى الرغم من التحذيرات الإقليمية والدولية من أن اتفاق السلام المنشط الموقع بين الحكومة والمعارضة سيكون عرضة للانهيار بسبب عدم تنفيذ العديد من البنود العالقة

من اتفاق السلام، إلا أن الطرف الحكومي لا يزال يتخذ من مسألة غياب الدعم والتمويل وفرض العقوبات على الحكومة ذريعة للتنصل من استحقاقات العملية السلمية، حيث لايزال البطء يلازم سير العملية السلمية نتيجة لغياب الجدية والإرادة. فالاستقرار السياسي هو عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه، والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام. في هذا الإطار نصت الاتفاقية على بعض من المسائل المسببة للنزاع والحرب في البلاد من جانب، والترتيبات الهامة من جانب آخر، والتي اعتبرها الأطراف والوسطاء قادرة على إبعاد الدولة عن الفوضى وتحقق الاستقرار السياسي[1].

كما نجد أن سيطرة التنظيمات العسكرية على الساحة السياسية وتكوين الأحزاب السياسية والروابط الاجتماعية في جنوب السودان، لم يتم تضمين مفهوم منهج الثقافة السياسية والاجتماعية "التنوع العرقي" في مفهوم العمل السياسي التحرري، لكن إفرازات الفشل في صناعة ذلك نتج دولة عدوانية سياسياً، انعكست على سلوك أفراد (جيل ما بعد الحداثة) وأصبحوا غير قادرين على التعبير عن أنفسهم بصورة مستقلة أخلاقياً وسياسياً.

ثانياً: المستوى الأمني

أدت العقود المتتالية من الصراعات في جنوب السودان إلى تآكل الفواصل بين الأدوار والمسؤوليات بين الطبقة السياسية والقطاعات الأمنية، ما يؤدي إلى التقارب المتعمد والكارثي. واحدة من نتائج هذا التشابك أن الأجهزة الأمنية أصبحت تلعب دورًا مركزيًا في السياسة، كما أصبح السياسيون مشغولين بالمسائل العسكرية والأمنية. ونتيجة لذلك، فقد أصبح من الضروري مغازلة الجهات الأمنية وبناء علاقات معها استنادًا إلى المحسوبيات ليتمكن سياسيو جنوب السودان من البقاء والازدهار.

(1) سارة عبد السلام الشربيني، أثر الصراع السياسي على الاستقرار في جنوب السودان، **مجلة العلوم السياسية والقانون** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد21، مارس،2020) ص75.

إحدى النتائج الرئيسية لهذه التفاعلات بين السياسيين والأطراف الفاعلة في قطاع الأمن هي تسييس الأمن، وعسكرة السياسة. ولسوء الحظ، فالجهات الخاسرة لا تنحصر فقط في الجهات الفاعلة من السياسيين، أو العسكريين من رجال ونساء، ولكن الخاسر الحقيقي هم مواطنو جنوب السودان، ومؤسسات الدولة وأنظمتها وهيئاتها التي يمكن اعتبارها قد تشوهت بشكل كبير يستحيل معه إصلاحها، وأصبحت البنى الأساسية والهيئات الرقابية لقطاع الأمن أضعف بكثير من أن تؤدي المهام الموكلة إليها[1].

ونتيجة لهذه العلاقة غير الصحية بين الأمن والسياسة والتي يعزز فيها كل منهما الآخر ليكون الناتج على الدوام هو عدم الاستقرار السياسي في قطاع الأمن. ومن المفارقات أن نجد أن قطاع الأمن قد أصبح هو المحرك الرئيسي لحالة "انعدام الأمن" وعدم الاستقرار السياسي، وتزدهر الطبقة السياسية من رعايتها وإدارتها لهذه الحالة من "انعدام الأمن"و"عدم الاستقرار".

وتساهم علاقة "المنفعة" المتبادلة هذه في إيجاد مصلحة في الوضع الراهن؛ وهذا ما يشكك في استعداد الجهات المحلية الفاعلة وقدرتها على تحقيق الاستقرار لقطاع الأمن وإصلاحه، وعدم الرغبة في الإصلاح يضع موضع الشك جدوى مبادرات إصلاح قطاع الأمن على المدى القصير، والمبادرات التقليدية لمعالجة قطاع الأمن في مواجهة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في جنوب السودان.

يرتبط الاستقرار الأمني في جنوب السودان –بشكل رئيسي– بالاستقرار السياسي، ويرجع إلى طبيعة التكوين العسكري والأجهزة الأمنية التي تتكون من ميليشيات وقوات شخصية تابعة لشخصيات بعينها، وتدين لهم بالولاء والتداخل الشديد مع التركيبة الاجتماعية أو القبلية والولاء القبلي بشكل أدق كمعيار للولاء لهؤلاء الشخصيات، امتداد للطبيعة والطريقة التي تكون بها الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل وبعد استقلال جنوب السودان[2].

---

(1) تكواج فيتر، **مستقبل الاستقرار السياسي في جنوب السودان في ظل تعثر عملية السلام** (القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ديسمبر،2019) ص3.

(2) ريميمبر ميامينجى، استقرار قطاع الامن شرط اساسى للاستقرار في جنوب السودان، **مجلة كلية الدفاع الوطنى** (واشنطن: المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، مايو،2019) ص9.

لقد نصت الاتفاقية المنشطة على ترتيبات تختلف عما جاء في اتفاقية أغسطس عام(2015م) فيما يتعلق بوجود جيشين، على أن يتم تكوين جيش وطني بدلاً عن ذلك يتم تكوين هذا الجيش الوطني من قبل القوات التي كانت تحت إمرة وقيادة أطراف النزاع خلال المرحلة قبل الانتقالية، كما نصت على مراحل تكوينها من حيث التجميع والنشر والتسريح والتدريب المطلوب لإعداد هذه القوات بإشراف أجهزة الرصد. وعلى مجلس الدفاع المشترك تشكيل اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة التي بدورها تقوم بتحديد معايير تلك القوات والأجهزة الأمنية المختلفة، بحيث يتم خلال المرحلة قبل الانتقالية إحالة غير المؤهلين منهم إلى مفوضية نزع السلاح وإعادة دمجهم في المجتمع[1].

في الأخير نجد أن الآليات التي اتبعتها القيادة السياسية في سبيل توحيد الصف في معظمها آليات قسرية أو آليات تساوميه فشلت في تحقيقها، ولكن لا تأتي بثمارها لانقسام الجيش وضعفه وغياب المؤسسية بمعناها المدني وعليه أهملت الدولة آلية الاستيعابية وخاصة الثقافية لتوحيد ثقافة الدولة أو صهر الهويات مما خلق حالة تنافر وإن كان هناك استيعاب مؤسسي فقد كان شكلي وزائف مما أزم الأوضاع الاقتصادية، السياسية والأمنية في جنوب السودان.

ثالثاً: المستوى الاقتصادي

أثرت الحرب الأهلية بالسلب على اقتصاد جنوب السودان، فقد تدهورت إنتاجية النفط وانخفضت بنسبة (40 %) بسبب هروب العاملين من مواقع القتال. وفى ديسمبر عام(2016م) تراجع قيمة الجنيه الجنوب سوداني مقابل الدولار بنسبة تزيد عن (95 %) نتيجة لما تلاها مناتجاه الحكومة إلى تبني سياسة مالية تفضى إلى تعويم سعر الصرف بما يعني التخلي عن سعر الصرف الثابت مما أدى إلى زيادة التضخم بحوالي

(1) أديسون جوزيف، **البحث عن العدالة الانتقالية بجنوب السودان في سياق اتفاقية السلام المنشطة** (القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، أكتوبر،2021) ص6.

(266.4 %)، وبدأت أسعار المواد الغذائية الأساسية وأسعار المشتقات البترولية بالارتفاع حيث تضاعفت أسعار الجازولين إلى ثلاث مرات في حين ارتفعت أسعار الحبوب إلى (300 %)، وفي جانب الإنفاق الحكومي استمرت الدولة في توجيه جزء كبير من ميزانيتها إلى تمويل مجهود الحرب الأهلية، وخصصت ما يقدر بحوالي (58 %) للإنفاق الأمني من إجمالي الميزانية، خصص منها –أي من الإنفاق الأمني– حوالي (50 %) كأجور ورواتب موظفي الأجهزة الأمنية في الدولة.

وبالتالي يتضح مدى إهدار واستنزاف موارد الدولة في هذه الحرب من خلال توجيه تلك الموارد لخدمة المجهود الحربي الداخلي، وبالرغم من وجود عجز في الميزانية يغطى بالقروض داخلية وخارجية مقابل سدادها من عائدات النفط، ما حمَل الدولة ديونًا داخلية وخارجية استقطعت من عائدات النفط ومن الالتزامات الأخرى المرتبطة بالإنفاق الحكومي. سواء كانت التزامات الدولة تجاهالمنظمات الإقليمية والدولية أو مرتبات وأجور الموظفين في الدولة. ما يعني أن الحرب تدار على حساب المواطنين حتى الموالين للنظام، الذين تزداد أحوال معيشتهم سوءاً وتدهورًا. حيث إن الزراع التي تعد مصدر معيشة غالبية السكان تضررت أيضاً بالحرب الأهلية حيث أن الزراعة في ظل هذه الحرب أصبحت مستحيلة وبالتالي بدأت قطاعات كبيرة من المجتمع تعاني من المجاعة[1].

كما أن التجارة تأثرت بالحرب حيث أن أغلب التجار تركوا أعمالهم أو أنها تعرضت للنهب، فضلاً عن تدهور الطرق التجارية لاسيما في الولايات الأكثر تضرراً بالنزاع، كما أن الحرب الأهلية أثرت على الاستثمار الخارجي في البلاد حيث أن الصين التي كانت تهيمن على إنتاج النفط عمدت إلى إخلاء عمال النفط الصينين سواء أكانوا من عمال شركة النفط الوطنية الصينية أم الذين يعملون لشركات أخرى، مما تقدم يمكن القول بأن عدم الاستقرار السياسي في أي دولة لابد وأن يترك أثره الواضح على

(1) سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان.. مستقبل التسوية، **بحث منشور من خلال مركز حرمون للدراسات المعاصرة** (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مايو 2017)ص 54.

اقتصادها، حيث إن انعدام الاستقرار السياسي آثار واضحة على الاستثمار الأجنبي وعلى مستوى النمو الاقتصادي وعلى الأمن الاقتصادي، وهذا ما حدث بالفعل في جنوب السودان والتي أصبحت في مصاف الدول الفاشلة.

احتلت دولة جنوب السودان المرتبة الأولى على قمة الدول الفاشلة بحسب مؤشر الدول الهشاشة لعام (2015م)[1]، وللعام الثاني على التوالي، بعدما كانت في المركز الرابع على سلم المؤشر ذاته، حين كان يصدر تحت عنوان "مؤشر الدول الفاشلة في عام (2013م)، وحلّ جنوب السودان في المرتبة الثانية في مؤشر عام (2016م)، حيث تعرف الدولة الفاشلة بأنها الدولة الضعيفة وغير القادرة في السيطرة على شعبها أو أراضيها المختلفة، ولاتملك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها، ولذا تصبح الدولة فاشلة إذا ظهر عليها عدد من الأعراض **الآتية**:

1 – أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على السيطرة الفعلية على أراضيها.

2 – أن تفقد احتكارها لحق استخدام القوة المشروعة على الأراضي التي تحكمها، وفقدانها شرعية اتخاذالقرارات العامة وتنفيذها، وعجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة.

رابعاً: المستوى الاجتماعي

يعتبر تحقيق الاستقرار الاجتماعي من أهم متطلبات المرحلة الانتقالية في جنوب السودان لوضع البلاد في المسار الصحيح، وطوال تلك الحروب كان المتضرر هو المواطن بسبب الخراب والدمار الذي لحق بقدراته وإمكانياته البسيطة، والدولة بحاجة إلى التركيز على خلق بيئة اجتماعية سليمة. يتم فيها توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والضرورية من المأكل والمشرب والمسكن والتعليم والخدمات الصحية والطرق والمواصلات وغيرها.

(1) هويدا عبد العظيم، باسم رزق عدلي (محرران)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2016–2017** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الحادي عشر، مارس 2018) ص22.

وبالرغم من الإمكانيات المتوفرة للدولة ظلَ مواطنو جنوب السودان ينظرون لتلك الأشياء بأحلام واجب الاجتهاد لأجلها. وإن تطلت الأمّ الهجرة بحثًا عن العيش الكريم، كل ذلك بالرغم من أن جميع هذه الأحلام بالنسبة للمواطن الجنوب سوداني مجرد حقوق أساسية يجب على الدولة توفيرها للشعب عامة. بغض النظر عن الاختلافات في التكوين الاجتماعي أو غيرها إن وجد.

ومن ضمن المسائل المهددة للاستقرار الاجتماعي؛ مسألة تحديد وحدود الولايات وما يترتب عليها من توزيع الثروات والمناصب ففي حال إصرار الحكومة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية دون مراعاة عدد وحدود الولايات –كما جاء في التقرير النهائي للجهة المكلفة بها في الاتفاقية، والتقييد بما جاء من توصيات اللجنة الفنية للحدود– فإن البلاد معرضة لانفجار الأوضاع، وهو ما قد يزيد من تفاقم حدة الانقسام نتيجة للحروب الأهلية المتكررة، وما يرافقها من جرائم حرب وانتهاكات ضد الإنسانية والاستهدافات التي تتم خلال الحرب ضد مجتمعات بعينها لانتمائهم لجماعة معينة[1].

ومع استمرار حالة عدم الاستقرار فقد أدى استمرار العنف المحلي إلى النزوح والاقتتال على الموارد مثل الماشية، كما أن النساء والفتيات معرضات بشدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما تشير تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، إن "معظم المؤشرات الإنسانية قد تدهورت" منذ أواخر عام (2021م)، وأنه "عندما يصبح الوضع سيئاً كما هو الحال في جنوب السودان، فإن شبح الجوع الشديد وحتى المجاعة هما النتيجة،" حيث أن الأمطار تهطل في جنوب السودان بنسبة عالية للعام الرابع على التوالي، مما أدى إلى تعطيل الموسم الزراعي وتقويض إنتاج الغذاء. بالإضافة إلى تأثر ما لا يقل عن (500) ألف شخص جراء الفيضانات في عام (2022م). مع وجود أكثر من مليوني نازح داخليا وحوالي (2.3) مليون آخرين يعيشون كلاجئين من جنوب السودان، كما حث التقرير الحكومة على معالجة القضايا التي تبقي الناس في حالة النزوح، بما في ذلك انعدام الأمن، ووجود مخاطر المتفجرات، ونقص الخدمات الأساسية، وقضايا الإسكان والأرضي والممتلكات التي لم تحل بعد[2].

---

(1) سعيد إسماعيل ندا، **مرجع سابق**،ص29.

(2) غادة مضوي، **نافذة الفرص نحو سلام دائم في جنوب السودان تتلاشى** (نيويورك: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية،20 يونيو 2022) ص2.

1- التعليم

تسرب أكثر من (2,2) مليون طفل في سن الدراسة في جنوب السودان من المدرسة بسبب الصراع خلال الفترة من (2013م) حتى (2018م)، ويعتبر واحدا من أعلى المعدلات في العالم. ففي بعض المناطق، تشكل الفتيات ما يصل إلى (75 %) من الأطفال خارج نظام التعليم. وتشير تقارير منظمة اليونيسيف أن هناك حوالي (6.9) مليون فتاة وفتى، أي ما نسبته واحد من كل ثلاثة أطفال في سن الدراسة، ممن لا يذهبون إلى المدرسة في السودان. كما أنّ دراسة (12) مليون طفل آخرين ستتقطع بشكل كبير بسبب نقص المعلمين، ووضع البنية التحتية، والحاجة إلى توفير بيئة تمكّن الأطفال من التعلّم وتجعلهم يحققون إمكاناتهم الكامنة في حدّها الأقصى. كما تتسع الفجوة بين الجنسين مع تقدم العمر، وتكمن المشكلة الأكبر أنه إذا لم يتم توفير التعليم لهؤلاء الأطفال سيختارون حمل السلاح وتهديد متابعة الأنشطة الإنتاجية الأخرى لبناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي لجنوب السودان[1].

لا يمكن أن يكون جنوب السودان مكتفيًا ذاتيًا إذا لم يكن لديه قوته العاملة المتعلمة. حيث أن كل شيء يبدأ بالحصول على فرصة للذهاب إلى المدرسة والبقاء في المدرسة. وبالنسبة للفتيات فإن مواجهة التحدي التعليمي يعني إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية بما في ذلك القضاء على زواج الأطفال والعنف الجنسي، وبناء الثقة والمعرفة والقوة اللازمة لأخذ مكانهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة للأولاد، سيكون البديل هو مستقبل الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو الوقوع ضحايا خلال الغارات على الماشية. وبالنسبة للأمة، فإن تحقيق حتمية التعليم يعني الأمل في السلام، والأمل في الأمن، والأمل في الحد من الفقر والجوع[2].

---

[1] اوين واتكيز،**السودان: وجود 6.9 مليون طفل خارج المدارس يتطلب إجراءات عاجلة و12 مليون يواجهون عدم إستقرار في التعليم** (نيويورك: اليونسيف، مكتباليونيسيف في السودان، سبتمبر، 2022) ص3.

[2] عايدة أورجوك، **بناء السلام من خلال التعليم في جنوب السودان، الحملة العالمية لتعليم السلام** (توكسون: الحملة العالمية لتعليم السلام،6 يونيو، 2019) ص 2.

- **خاتمة**

تُعد رواندا حالة فريدة ومعقدة تزامنت فيها الإبادة الجماعية والحرب الأهلية والجرائم المروعة ذات الصلة نتيجةقرون من العداء والانقسام بين شعبيْ الهوتو والتوتسي. وما زال المجتمع الرواندي يتعافى ويعيد بناء نفسه اليوم منجرّاء هذا الماضي الخلافي. ومع ذلك، أحرزت رواندا تقدمًا على مسار تحقيق الوحدة والمصالحة في البلاد وإعادةإحياء الكرامة الإنسانية والقيم الرواندية.

لعب سياق البلد وثقافته وعاداته دورًا هامًا في تسهيل وضع آليات فعالة بنت أساسًا متينًا للمصالحة. وأكدت تجربة رواندا بشكل خاص على مسؤولية الحكومة في تعزيز المصالحة. وتمحورت بشكل عام الآليات المعتمدة كافة حول الحكومة، ولكنها ترافقت مع مشاورات وطنية وانطوت على مشاركة إلزامية، فردية ومجتمعية. ولعبت أيضًا الحلول المحلية المجتمعية التي جمعت بين النُهج المحلية الثقافية والشمولية لتحويل الصراع وحل المشاكل وفتحت المجال للحوار على مستوى المجتمع، دورًا أساسيًا. وعلى نحو مماثل، اتسمت الآليات المعتمدة بمنظور رجعي وتطلعي وتضمنت مراحل استيجابية وتدابير وقائية. وشملت هذه الآليات مجموعة من العمليات القضائية وغير القضائية بطريقة فريدة أيضًا محاكم جاتشاتشا مثلاً، فضلاً عن آلية لإدماج (أي اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة) جهود المصالحة الوطنية والمحلية، وترافقت هذه الآليات المختلفة مع إرادة سياسية قوية وحققت انتصارات هامة في عملية المصالحة الوطنية في رواندا.

حوّلت الآليات المعتمدة كافة الوحدة والمصالحة إلى حقيقة في رواندا. تُظهر مراجعة المؤشرات من دراسات مقياس اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة أن مستويات المصالحة عالية جدًا أكثر من 90% ولكن يعتبر الكثيرون من المراقبين والمعلقين أن التقدم الإحصائي يشير ربما إلى المصالحة السياسية ليس إلا، والتي تتمثل بالاستقرار والتعايش المجتمعي وأرست أيضًا أسسًا متينة من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على المصالحة. وتجدر الإشارة إلى تصنيف رواندا الذي تغيّر من دولة منهارة إلى دولة

ومجتمع مدني قادريْن وفعاليْن. واستعاد الروانديون الحس الوطني المشترك بالهوية والكرامة من خلال البرامج التي تعطي الأولوية لإدماج الروانديين وكرامتهم، مثل إلغاء الهويات العرقية المزيفة التي تسبب الانقسامات وتعزيز الانتماء الرواندي.

إن نجاح عملية بناء السلام وعدم العودة للصراع مجددا في جنوب السودان لا يحتاج إلى تنفيذ الاتفاق المنشط فحسب بل الى التحول الجاد نحو تطلعات الشعب حيث يضع هذا التحول الشعب وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب العملية السياسية وتشرع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في بناء القوى الإنتاجية الوطنية في مختلف المجالات وتعزز دور الدولة "القطاع العام" في تخطيط وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يساعد على ضمان التنمية المتوازنة للأجزاء المختلفة فى البلاد وبناء توافق وطنى حول نظام حكم يعترف بالتعددية ويعزز مبدأ الوحدة فى التنوع ويكرس قيم الحرية والعدالة وسيادة القانون مع الاهتمام برفع مستوى الوعى والتثقيف السياسى للشعب بما يساعد على تغيير التوجهات الخاطئة وتعميق مفاهيم التضامن والأخوة فى مواجهة السمات الاجتماعية السلبية مثل القبلية والمحسوبية والتعصب الطائفى والدينى وغيرها.

في المجمل؛ يمكن القول بأنّ جنوب السودان تعتبر أرضية خصبة للصراعات القبَلية من أجل السلطة والثروة، وذلك نتيجةً لطبيعة التعددية الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على الطبيعة والتركيب العسكري في الدولة، وسعي القيادات السياسية إلى استغلالها في الوصول أو البقاء في السلطة، فبالرغم من وجود دستورٍ انتقالي للدولة يفصل ما بين السلطات الثلاث إلا أنه لم يكن مفعلاً، ولم تُسهم هذه الإجراءات المؤسسية في منع أو احتواء نشوب الصراع، وذلك بالإضافة إلى هيمنة حزبٍ واحدٍ على الحياة السياسية، القائمة على الولاءات الضيقة دون الوطنية، والجدير بالذكر أنّ تحالف الأحزاب المعارضة لجنوب السودان تعرّض للانقسام إلى مجموعتَيْن، إلا أن تأثيرهم العسكري ضئيلٌ في الصراع.

ومن الممكن أن يكون السبيل الى الاستقرار والأمن في جمهورية جنوب السودان هو القدرة على قيام دولة وطنية تتجاوز من خلالها الخلافات العرقية والقبلية، ويتطلب ذلك جهدا متواصلا لخلق هوية وطنية مشتركة تجمع فئات الشعب جميعها بما يعزز قيم المشاركة، ومنع الإقصاء والالتزام بالدستور وتعزيز سيادة القانون، مع ضمان إيجاد مؤسسات قادرة على أداء دورها بفعالية وشفافية ومحاربة الفساد وضمان العدالة التوزيعية، ومراعاة للخصوصية التي يتميز بها جنوب السودان ويمكن إنشاء مجلس حكماء خارج المؤسسات الرسمية يضم ممثلين عن كل مجموعة عرقية يمكن اللجوء آليه للتحكيم في النزاعات التي قد تحدث بين أبناء الوطن الواحد.

- **قائمة المراجع**

- المراجع العربية:

أولاً: الوثائق

1- جمهورية رواندا، دستور جمهورية رواندا(كيغالي:2003).

2- جمهورية رواندا، القانون رقم 47/ 2001 الصادر في 18 ديسمبر 2001 بشأن المعاقبة على جرائم التمييز والطائفية (كيجالى: الجريدة الرسمية، 2002).

3- جمهورية رواندا، القانون التنظيمي رقم 2000/40 الصادر في 26 يناير 2001 بشأن إنشاء محاكم جاتشاتشا، القانون التنظيمي الجديد رقم 2004/16 الصادر في 19 يونيو 2004 المتعلق بتنظيم محاكم جاتشاتشا واختصاصها وعملها (كيغالي؛ جمهورية رواندا، 2004).

4- جمهورية رواندا، القانون التنظيمى رقم 31/ 2007 الصادر في 2 يوليو 2007 والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام (كيجالي: الجريدة الرسمية، 2007).

5- جمهورية رواندا، القانون التنظيمى رقم 10/ 2007 الصادر في 1 مارس 2007 الذي يعدّل ويكمّل القانون رقم 2004/16 الصادر في 19 يونيو 2004، والمتعلق بتنظيم واختصاص محاكم غاشاشا والذي يكافئ من يعترف ويعاقب من لا يعترف (كيجالى: الجريدة الرسمية، 2007).

6- جمهورية رواندا، القانون التنظيمى رقم 18/ 2008 الصادر في 23 يوليو 2008 والمتعلق بمعاقبة جريمة إيديولوجية الإبادة الجماعية (كيجالى: الجريدة الرسمية، 2008).

ثانياً: الكتب

1- أحمد تهامي عبد الحي، مبادئ السياسة المقارنة (القاهرة: الوادي للثقافة والإعلام، الطبعة الأولى، 2019).

2- أحمد جمال الصياد، رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي (برلين: المركز الديمقراطي العربي، أبريل 2021).

3- بلال النجار، التجربة الرواندية والاستفادة منها فلسطينيا (فلسطين: معهد بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2020).

4- عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل إتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011 م).

5- غاسانابو، جان داماسين؛ (وآخرون)، مواجهة الإبادة الجماعية في رواندا: نزع الصفة الإنسانية والإنكار واستراتيجيات الوقاية (كيغالي: اللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية، 2014).

6- كلارك، فيل، محاكم جاتشاتشا والعدالة والمصالحة بعد الإبادة الجماعية في رواندا: عدالة بلا محامون (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج،2010).

ثالثاً: المقالات

1- أديسون جوزيف، البحث عن العدالة الانتقالية بجنوب السودان في سياق اتفاقية السلام المنشطة (القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، أكتوبر، 2021).

2- اوينواتكيز، السودان: وجود 6.9 مليون طفل خارج المدارس يتطلب إجراءات عاجلة و12 مليون يواجهون عدم استقرار في التعليم (نيويورك: اليونسيف، مكتب اليونيسيف في السودان، سبتمبر، 2022).

3- أيمن شبانة، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، دراسات استراتيجية (القاهرة: كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، العدد الثانى والعشرون،2019).

4- بدر حسن شافعي، هل يصمد اتفاق السلام في جنوب السودان، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2015).

5- ــــــــــــــ، رواندا بعد ربع قرن.. من الإبادة إلى الريادة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبريل 2019).

6- بيتر أوفين، مراجعة مناقشة للعنف الهيكلي في رواندا في كتابه مساعدة العنف: مشروع التنمية في رواندا (وست هارتفورد، كونيتيكت: مطبعة كوماريان، 1998).

7- تكواج فيتر، مستقبل الاستقرار السياسي في جنوب السودان في ظل تعثر عملية السلام (القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ديسمبر، 2019).

8- تومسون، سوزان، همس الحقيقة في أذن السلطة: المعارضة اليومية للمصالحة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا (ماديسون، ويسكونسن: مطبعة جامعة ويسكونسن، 2013).

9- دورين، "مفهوم أموشيبكيرانو – دين وطني من أجل التنمية"، المذكور في اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، عملية الوحدة والمصالحة في رواندا: 20 عامًا بعد الإبادة الجماعية التي ارتكبت عام 1994 ضد التوتسي (كيغالي: 2014).

10- رضا الشكندالي، رؤية 2020 لرواندا والتحوّل من الإبادة الى الريادة (باريس: مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، 2019).

11- صلاح الدين باحريز، الحرب الأهلية في جمهورية جنوب السودان وأثرها في تردى الأوضاع وتحولها لنموذج الدولة الفاشلة، دفاتر السياسة والقانون (الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 12، العدد الأول، 2020).

12- عايدة أورجوك، بناء السلام من خلال التعليم في جنوب السودان، الحملة العالمية لتعليم السلام (توكسون: الحملة العالمية لتعليم السلام، 6 يونيو، 2019).

13- غادة مضوي، نافذة الفرص نحو سلام دائم في جنوب السودان تتلاشى (نيويورك: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤن الإنسانية، 20 يونيو 2022).

14- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الصراع في جنوب السودان.. خلفياته وتداعياته المحتملة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014).

رابعاً: التقارير

1- اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، تقرير القمة الوطنية الثانية للوحدة والمصالحة في رواندا (كيجالى: 26 أكتوبر، 2002).

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير الصراع في جنوب السودان.. خلفياته وتداعياته المحتملة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014).

3- هويدا عبد العظيم، باسم رزق عدلي (محرران)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2016-2017 (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الحادي عشر، مارس 2018).

خامساً: الرسائل العلمية

1- سامية شابونى، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية والإعلام، جتمة، الجزائر، 2010).

2- سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان: مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مايو 2017).

3- صبرينة بلقاسم، صافية مبوط، الحروب الأهلية في إفريقيا الكونغو ورواندا نموذجًا (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالى بونعامة، خميس مليانة، الجزائر ،2020).

4- مباركة رحلي، الحرب الأهلية في رواندا (1994) والمواقف الدولية منها (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 م).

سادساً: المجلات

1- أحمد جمال الصياد، رواندا بين الحرب الاهلية والتحول الديمقراطى، مجلة العلوم السياسية والقانون (برلين: المركز الديمقراطىالعربى للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، العدد12، ابرايل، 2021).

2- تيكواج فتير، ديناميات الصراع والتسوية السياسية في جنوب السودان، مجلة قراءات أفريقية (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد 41، يونية، 2015).

3- حكيم نجم الدين، قراءة في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية برواندا في ظل إطلاق سراح سجناء سياسيين، مجلة قراءات أفريقية (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، سبتمبر، 2018).

4- خالد حنفي على، مداخل محفزة لـ "بناء السلام" في مناطق الصراعات، مجلة السياسة الدولية (القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2016).

5- ريميمبرميامينجى، استقرار قطاع الامن شرط اساسى للاستقرار في جنوب السودان، مجلة كلية الدفاع الوطنى (واشنطن: المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية، مايو، 2019).

6- رينتجنس، فيليب، رواندا: الإبادة الجماعية وما بعدها، مجلة Journal of Refugee Studies (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، المجلد 9، العدد 3، 1996).

7- سارة عبد السلام الشربينى، أثر الصراع السياسى على الاستقرار في جنوب السودان، مجلة العلوم السياسية والقانون (برلين: المركز الديمقراطي العربى، العدد 21، مارس، 2020).

8- سامي السيد احمد، الجهود الأفريقية لتسوية الصراع في جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 222، المجلد 55، أكتوبر 2020).

9- طارق ناصيف، رواندا من الحرب الاهلية الى التنمية الشاملة، مجلة قلمون (إسطنبول: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مايو،2020).

10- موشومبا، يونس، رواندا: من الاقتتال إلى التعايش: قراءة فى الأحداث: الأسباب والنتائج، مجلة قراءات إفريقية (لندن: مرجز أبحاث جنوب الصحراء، العدد 30، سبتمبر،2015).

– المراجع الأجنبية:

- Books:

- Licklider Roy, New Armies from Old: Merging Competing Militaries after Civil Wars (Washington, DC: Georgetown University Press, 2014).

- Reports:

1- Bigsten Arne, Susanna Lundström, Aid and Growth in Rwanda, Country Economic Report 2004(Sweden: The Swedish International Development Cooperation Agency, May, 2004).

2- IGAD, Revitalised Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic off SouthSudan (Addis Ababa: 12 September 2018).

- Journals:

1- Boly Safia , Kassiri Omid, How to Transform African Agriculture, Project Syndicate (New York: Syndicate Group, Feb, 2023).

2- Oyamada Eiji, Combating corruption in Rwanda: lessons for policy makers, journal of political economy (Chicago: University of Chicago Press, University of Chicago Booth School of Business, July 2017).